

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

من طرف: بن عيسى امال وبن عيسى نجية

بعنوان:

دور المراقب الميزانياتي في تنفيذ النفقات العمومية وفق

القانون العضوي 18_15

نوقشت بتاريخ/...../..... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الشكر والتقدير

الحمد لله وألوا أخيراً، حمد أكثراً طيباً مباركاً فيها الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل العلمي المتواضع

ع

وهنا نحن نخطط لهذا السطور فيختام هذا المذكرة، ونحن نحمل في قلوبنا مشاعر الامتنان والتقدير لكل من كان لها أثراً في مسيرتنا العلمية وبهذا المناسبة، نتقدم بـالصعبار اتالشكر والتقدير إلى الأستاذنا المشرف **الدكتور بنخالد** **فضيل**، الذي كان لنا خير سنداً ننمو جهه بعلمه وخبرته وإرشاداتها القيمة سهلاً علينا سبلاً للبحث، فلهمنا كلاً لتقدير و الامتنان.

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى **السيد عيسو فسمير**، الذي كان لنا نعمة مؤطر خلال فترة الترتيب بمصدا **حقة المراقبة المالية لولاية تلمسان**، حيث تلقينا منها لادعمو التوجيه العملي الذي أطفئنا على نبتنا الميدانية بعد اوا قعياو معر فيا قيميا.

ولا يسعنا أيضاً إلا أن نخص استاذنا العزيز **بنشعيب نصر الدين** بكلمات متحبة و امتنان لما زر عهفينا من قيم علمية وأخلاقية، فكان نموذجا يتحد به فيا التفاني والعطاء، نسأل الله العلي القدير أن يبارك في عمره ويرزقها الصحة والعافية ويجزيه عنا خير جزاء ونشكر أيضاً جميعاً أساتذتنا الأجلاء في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير لجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان على ما بذلوه من جهد في تعليمنا وتكويننا طيلة سنو اتالدراسة

كما نرفع أسمعبار اتالشكر والودلزملا لنا الأعرأء من تخصص تنسيير عمومي، الذين تقسمنا معهم سنو اتنا لجدوا الاجتهاد والتحديات، وكان ترو حالتعاونوا الأخوة عنوانا المسيرتنا الجامعية وفيا لختامنا نسأل الله أن يتقبله ذا العمل بقبول حسن، وأن يبارك في كل من ساهم في إنجاز ه، وأن يجعل لنا نجاحاً حليفاً للجميع في الدار



الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تنال الغايات
إلى من كانا النور الذي أضاء طريقنا، والدعاء الذي أفتقنا في كل خطوة...
إلى أمي الحبيبة وقلبي ومصدر قوتي
وإلى أبي العزيز سندي، وقلبي، وعنوا عطائي
لكما أرفعتهم جهدي عرفانا وامتنانا يفوق كل الكلمات
إلى أخي محمد الذي كان دعمه حاضرًا في كل حين
وإلى روح أخي حسام الذي ما غاب يوماً عن ذاكرتي ودعائي.
وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة وصديقاتي الغاليات.
وإلى صديقتي نجية التي لم تكن مجرد رفيقة في أوقات المذاكرة، بل كانت قلباً نابضاً بالصبر و
العطاء وتوأمًا للروح وحفيلاً لحظات التحدي
وإلى نفسي التي أمنت غمًا لتعب، وأكملت غمًا لثغرات
هذا العمل ثمرة حكمة ودمعكم، وشهادة على حضوركم كمال دأبكم في حياضتي

أما



الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الأمنيات.

إلى أمي الغالية، نبض قلبي وسندي في الحياة

إلى من رحل عن الدنيا وبقيت روحه تضيء طريقي...

إلى من علمني الصبر والقوة والإصرار...

إلى روح أبي الطاهرة، رحمك الله وجعل الجنة مأواك.....

إلى اخوتي يا من كنتم لي ظهرًا لا ينكسر، وسندًا لا يميل، أهدي ثمرة هذا الجهد، عرفانًا لقلوبكم

الطيبة، ولوجودكم الذي لا يُقدَّر بثمن.....

إلى صديقتي أمال، رفيقة الدرب، التي كانت نورًا في عتمة التعب، يا من شاركتني الهمَّ والفرح، وبك

اكتمل هذا الطريق... شكرًا لصدقك، لوفائك، ولوجودك الدائم الذي لا يُقدَّر بثمن

إلى من تقاسموا معي مقاعد العلم، وشاركوني التعب والنجاح،

إلى من كانت بينهم روح التعاون، والمساندة، والدعابة

إلى نفسي التي تعثرت ولم تفقد الأمل

إلى عيوني التي سهرت إلى روعي التي امننت، فصبرت، فتأبرت، فأنجزت

إلى كل من دعمني وساندني في رحلتي العلمية تهدي هذا الانجاز عربون امتنان وتقدير

نجيد



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الأساسي الذي يلعبه المراقب المميز أنيافيتنفيذ النفقات العمومية خاصة بعد الإصلاحات التي جاء بها القانون العضوي 18-15 فقد أظهرت الدراسة أن المراقب المميز أنيافيتنفيذ النفقات عملياً، وبالأخص دور أكبر يتمثل في تقديم المشورة المالية ومراقبة مداحتر الما القوانين فيصر فالأموال العمومية كما تم من خلال الدراسة ميدانية بمصلحة الرقابة ولولاية تلمسان التأكيد من أهمية هذه الهيئة في تنظيم وظيف النفقات بالمستوى المحلي ووجود عدة صعوبات تمثلت بتعقيد بعض النصوص القانونية ونقص التكوين وتأخر بعض الإجراءات.

خلصت الدراسة إلى أن تحسين فعالية الرقابة يتطلب تطوير أساليب العمل وتوفير الموارد البشرية المؤهلة مع ضرورة تنسيق أفضل بين مختلف الجهات المعنية فذلك من شأنه أن يعزز من شفافية الإنفاق العمومي ويحمي المال العام بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: المراقب المميز أنيافيتنفيذ النفقات العمومية – الرقابة المالية القبلية – القانون العضوي 18-15 – ترشيد الإنفاق – الشفافية المالية

Abstract:

This study aims to highlight the key role of the budgetary controller in managing public expenditures, especially following the reforms introduced by Organic Law 18-15. It shows that the controller's responsibilities go beyond simply approving expenses—they now include providing financial advice, helping prepare budgets, and ensuring that public funds are spent according to the law. A field study conducted at the Financial Control Department of Tlemcen confirmed the importance of this institution in overseeing spending at the local level. However, several challenges remain, such as the complexity of financial laws, lack of training, and delays in administrative procedures. The study concludes that improving the effectiveness of budgetary oversight requires modernizing work methods, using digital tools, and providing qualified human resources. Better coordination between all involved parties is also essential to ensure transparency, control public spending, and protect public funds.

Keywords: Budgetary Controller—Public Expenditures—Ex-ante Financial Control—Organic Law 18-15—Expenditure Rationalization—Financial Transparency

ا	العنوان
ب	الشكر
ج	الإهداء
د	ملخص
و	قائمة المحتويات
ر	مقدمة عامة
ز	إشكالية البحث
	فرضيات الدراسة
	مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع
	الصعوبات في معالجة الموضوع
	اهداف الدراسة
	أهمية الدراسة
	حدود الدراسة
	المنهج المتبع في الدراسة
	هيكل البحث
	الفصل الاول: الإطار النظري
	تمهيد
	عموميات حول النفقات العمومية
	1. تعريف النفقات العمومية
	2. خصائص وتقسيمات النفقات العمومية
	1.2 خصائص النفقة العمومية
	2.2 تقسيمات النفقة العمومية
	3. ماهية تنفيذ النفقات العمومية وإجراءاتها
	1.3 مفهوم عملية تنفيذ النفقات العمومية
	2.3 مراحل تنفيذ النفقة العمومية
	. الرقابة المالية
	1. تعريف الرقابة المالية
	2. أنواع وأساليب الرقابة المالية
	1.2 انواع الرقابة

	2.2 اساليب الرقابة المالية
	3. أجهزة وآليات الرقابة المالية
	1.3 رقابة الادارة الوصية
	2.3 رقابة المراقب الميزانياتي
	3.3 رقابة المحاسب العمومي
	4.3 رقابة المفتشية العامة للمالية
	5.3 رقابة مجلس المحاسبة
	6.3 الرقابة البرلمانية
	القانون العضوي للمالية العامة 15-18
	1. لمحة عن القانون العضوي للمالية 15-18
	2. الأهداف الرئيسية للقانون العضوي 15-18
	3. الأحكام الجديدة ضمن القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية
	3.1 الانتقال من الميزانية الوسائل الى ميزانية النتائج
	2.3 الميزانية حسب البرامج
	3.3 الانتقال من محاسبة الصندوق الى محاسبة الذمة
	4.3 ادراج مبدا الميزانية متعددة السنوات
	5.3 اعطاء ادوار جديدة للمراقب الميزانياتي
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
	مقدمة الفصل
	الدراسات التي تناولت موضوع المراقب المالي بتسمية القديمة
	الدراسات التي تناولت موضوع المراقب المالي بتسمية الجديدة المراقب الميزانياتي
	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة
	4. الفجوة العلمية
	خلاصة الفصل

	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي
	مقدمة الفصل
	ماهية المراقب الميزانياتي
	1. تعريف المراقب الميزانياتي
	2. مهام واختصاصات المراقب الميزانياتي
	1.2 مهام المراقب الميزانياتي
	2.2 اختصاصات المراقب الميزانياتي
	1.2.2 اختصاصاته المحاسبية
	2.2.2 اختصاصاته خارج الاطار المحاسبي
	3. شروط تعيين المراقب الميزانياتي
	كيفية ممارسة الرقابة المسبقة
	1. رقابة برمجة الميزانية وتنفيذ نفقات ميزانية الدولة
	1.1 ماهية البرمجة الميزانياتية واليات تنفيذه
	1.1.1 مفهوم برمجة الميزانية
	2.1.1 آليات تنفيذ البرمجة الميزانياتية
	2.1 دور المراقب الميزانياتي في الرقابة على وثائق البرمجة الميزانياتية
	1.2.1 التاشيرة المسبقة لوثيقة البرمجة الاولية الاعتمادات
	2.2.1 المطابقة لمستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات
	3.2.1 ابداء الراي المراقب الميزانياتي حول وثيقة البرمجة
	2. العمليات الخاضعة للتأشير المسبقة
	1.2 العمليات التي تخضع للتاشيرة المسبقة قبل التوقيع
	2.2 العمليات التي تخضع للتاشيرة على سبيل التسوية
	3. صور وتقنيات الرقابة المسبقة
	1.3 صور الرقابة المسبقة على مشاريع الالتزام بالنفقات وقرارات التسيير
	2.3 تقنيات ممارسة الرقابة المسبقة
	1.2.3 المسائل التي يتفحصها المراقب الميزانياتي
	2.2.3 المسائل المستبعدة من فحص المراقب الميزانياتي
	الجوانب المتعلقة بممارسة الرقابة المسبقة من قبل مراقب ميزانياتي

	1. حالات رفض التأشيرة من طرف المراقب الميزانياتي
	2. إجراء التغاضي
	دراسة حالة
	1. الرقابة المالية لولاية تلمسان
	1.1 تعريف المصلحة
	2.1 الهيكل التنظيمي للمصلحة
	2 مهام مصلحة الرقابة المالية
	1.2 مهام المراقب الميزانياتي
	2.2 مهام المراقب الميزانياتي المساعد
	3.2 مهام مكتب الصفقات العمومية
	4.2 مهام مكتب محاسبة الالتزامات
	5.2 مهام مكتب عمليات التجهيز
	3. دور مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان
	1.3 المهام الاساسية لمصلحة الرقابة المالية
	1.1.3 الرقابة المسبقة على النفقات
	2.1.3 الرقابة على نفقات الاستثمار
	2.3 منهجية تنفيذ الرقابة المالية
	1.2.3 اثبات صفة الامر بالصرف
	2.2.3 التدقيق الاداري والمالي
	3.3 اعداد الميزانية العمومية
	4.3 الرقابة على الالتزامات المالية
	5.3 اهمية الرقابة على المستوى المحلي
	4. الصعوبات التي تواجه عمل المراقب الميزانياتي على مستوى ولاية تلمسان
	5. النائج المتحصل عليها
	خلاصة الفصل

	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
	وثيقة البرمجة الاولية لا اعتمادات	01
	مذكرة الرفض النهائي	02
	مذكرة الرفض المؤقت	03
	بطاقة ابداء الرأي	04
	بطاقة الالتزام	05
	رخصة البرنامج	06

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر المالية العمومية من المراتكز الأساسية لأنظمة اقتصادياتنا، حيث تعكس مدى قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتوزيعها بما يحقق التنمية والاستقرار الاجتماعي، ومن أبرز أدوارها المالية تبرير النفقات العمومية كوسيلة محورية لتجسيد السياسات العمومية على أرض الواقع، سواء من خلال إنشاء البنية التحتية أو تمويل الأبحاث الصحية والتعليمية، أو دعم الفئات الهشة في المجتمع.

ولا ينظر إلى النفقات العمومية اليوم كمجرد عملية صرف مالي، بل باعتبارها آلية إستراتيجية تعبر عن اختيار الدولة ولولاها لولاياتها في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي التماسك الاجتماعي، فهيتجسد العلاقة بين الدولة والمواطن، وتترجم التزاماتها تجاه تحقيق هذا المصلحة العامة، وتوفير الخدمة العمومية بجدوة وفعالية، ولهذا فإن حسن تسيير هذه النفقات والتحكم فيها وفق معايير الشفافية والمردودية، يعد من المؤشرات الأساسية على نجاعة الأداء الحكومي، وجودة الحوكمة.

ومع تعدد المسارات الإدارية، وتزايد حجم الإنفاق العمومي، ظهرت الحاجة إلى آليات جديدة للرقابة المالية، خاصة تلك التي تسبق تنفيذ النفقة، إذ أن الرقابة القبلية تمثل خط الدفاع الأول والضمان احترام الملقوا بالقانونية والتنظيمية قبل اللجوء إلى صرف مالي، بما يساهم في الحد من تجاوزات الإنفاق المالية.

وفي هذا السياق، يبرز دور المراقب المميز انبثاقا من أساسيات منظومة الرقابة القبلية، نظر الما يتمتع به من صلاحيات تتيح له فحص الالتزامات المالية، والتأكد من قانونيتها وملائمتها للاعمال المخصصة. وقد عرفته هالوظيفة تطورت نوعيا بعد دخول القانون العضوي 18-

15 حيز التطبيق، حيث انتقل دور المراقب المميز انبثاقا من صلاحيات الرقابة القبلية إلى مراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها.

فالقانون الجديد، لم يعد المراقب المميز انبثاقا من صلاحيات الرقابة القبلية، من خلال المقاربة التي تقوم على بناء الأهداف، وتحملهم مسؤولية المرافقة والإشراف على التقييم، مما يجعل من دورهم أداة لرفع كفاءة العمل والوظيفة أمر ضروري لفهم أبعاد إصلاح المالية في الجزائر.

وبناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تبسيط الضوء على أوضاع وظيفة المراقب المميز انبثاقا من صلاحيات الرقابة القبلية الحديثة، وتحليل أثر القانون العضوي 18-

15 على أدائها ومدى فعاليتها في ضبط تنفيذ النفقات العمومية من خلال دراسة ميدانية مدعومة بمعالجة نظرية وتحليلية نصوص قانونية وتنظيمية ذات صلة

وتأسيساً على ذلك تتركز الدراسة الإشكالية التالية:

الإيتمدسها متهاملا لإصلاحات التياقرها القانون العضوي 18-

15 فيتم كينالمر اقبالميز انياتيمناداء دور هبفعالية فيتنفيذنفقات العمومية؟ وهل ساعدتها لإصلاحات الجدي

دة فيتحسينالرقابة وتحقيقالشفافية وحماية المال العام؟

- فرضيات الدراسة:

تطلب تدر استناللموضوع طرخالفر ضياتالتالية:

✦ يمثلالمر اقبالميز انياتيأداة فعالة لضمان مشروعية النفقات وضبطها قبلتنفيذها

✦ ساهمالقانون العضوي 18-15 فيتنوسيعنط اقتدخاللمر اقبالميز انياتيو تحسينأدائهاالرقابي

- مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

✦ جاء القانون العضوي 18-

15 بإصلاحات عميقة في مجال المالية العامة، مما يجعل دراسة آثاره على دور المر اقبالميز انياتي مسألة آنية وضرورية.

✦ يشكلمر اقبالميز انية أداة محورية في ضمان حسن تنفيذ النفقات العمومية، وهو ما يبرز أهمية فهم دور هو صلاحية تهبدة

✦ ندرة البحوث التيتناو لتبع مقدور المر اقبالميز انية في ظل القانون الجديد، ما يبرز فراغاً علمياً يمكن أن تملأه هذه الدراسة

✦ رغبة شخصية واهتمام خاص بمجال المالية العامة. ودراسة العلاقة بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية داخل الإدارات العمومية

- الصعوبات في معالجة الموضوع:

✦ صعوبة الوصول لبعض الوثائق الرسمية والمعلومات الإدارية ذات الطابع الحساس.

✦ محدودية المراجع الحديثة المتخصصة في القانون العضوي 18-15 ومهام المر اقبالميز انياتي

✦ قلة الدراسات السابقة الأجنبية حول الموضوع

- أهداف الدراسة:

توضيح الإطار القانوني لمر اقبالميز انية في ظل القانون العضوي 18-15

إبراز دور الرقابة الميز انياتية في تحسين تنفيذ النفقات العمومية.

تحديد صلاحيات وحدود تدخل المراقب المميز انيائي.

الربط بين النصوص القانونية والتطبيق العملي داخل الإدارات

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الدراسة في تسليط الضوء على المراقب المميز انيائي كعنصر أساسي لعمال الشفافية وكفاءة تنفيذ النفقات العمومية، خاصة في ظل إصلاحات التوجيه بها قانون العضوي 18-

15، كما تساهم الدراسة في فهم عمق الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المميز انيائية، وتساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في التطبيق العملي، مما يتيح تقديم توصيات تعزز من فعالية الرقابة وتحسين منسيير المالا العام

- حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تغطي هذا المذكرة الفترة الممتدة من سنة 2018 تاريخ صدور القانون العضوي 18-15 إلى غاية سنة 2025

الحدود المكانية:

تقتصر در استننا على النفقات العمومية والرقابة المميز انيائية في الجزائر ضمن القانون العضوي 18-

15 بالإضافة إلى دراسة ميدانية بمصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان

- المنهج المتبع في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم من خلاله توضيح مفاهيم الرقابة المميز انيائية وتحليل النصوص القانونية خاصة القانون العضوي 18-15 لفهم دور المراقب المميز انيائي في تنفيذ النفقات العمومية

- هيكل البحث :

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة في بحثنا تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول

حيث يحتوي الفصل الأول على الجانب النظري والذي يتضمن عموميات حول النفقات

العمومية وتقسيماتها وخصائصها إضافة إلى مراحل تنفيذ نفقات العمومية وإجراءاتها. ثانياً تم


التطرق إلى الرقابة المالية من حيث التعريف، أنواع وأساليب الرقابة المالية وكذلك أجهزة و

آليات التي تقوم بالرقابة المالية تم التطرق إلى القانون العضوي للمالية العامة 18/15 من حيث

اللمحة، الأهداف الرئيسية التي احتواها هذا القانون، الأحكام الجديدة المتعلقة بقوانين المالية

التي جاء بها القانون العضوي أما في الفصل الثاني المتعلق بالدراسات السابقة فتم من خلاله

تحليل معظم الدراسات المحلية والأجنبية التي درست موضوع المراقب الميزانياتي أو المراقب المالي بتسميته القديمة أما بالنسبة للفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي فتم تقسيمه إلى قسمين القسم الأول المتعلق بكل ما يخص المراقب الميزانياتي من تعريف ومهام واختصاصات وأدوار الجديدة التي جاء بها القانون العضوي 18 15/المتعلقة بالمراقب الميزانياتي أما القسم الثاني فهو متعلق بدراسة حاله في مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان وتضمنت تعريف المصلحة , الهيكل التنظيمي لمصلحة الرقابة المالية مهام المراقب ميزانياتي في هذه المصلحة اختتمنا هذا القسم بالصعوبات التي تواجه المراقب الميزانياتي على مستوى ولاية تلمسان.



الفصلاالأول:
الجانباالنظري

1.2_ خصائص النفقات العمومية:

أ_ **هيمبلغ نقدي**: النفقة العامة هي مبلغ نقدي يُخصص لتمويل أنشطة الدولة ومؤسساتها العمومية ومعتاد دور الدولة وتعد مؤسساتها، بالإضافة للنتج ايد حاجات الأفراد، أصبحت النفقة العامة تأخذ شكلاً نقدياً بشكل أساس ي، وذلك لعدة أسباب منها اعتبار النقود وسيطاً سهلاً في المعاملات المالية، مما ييسر عملية الإنفاق والتحصي لوسه ولة الرقابة من قبل السلطة التشريعية علنا لإنفاقه عندما يكون في صور ة نقدية، مما يضمن الشفافية والمحاسبة¹.

ب_ **تصدر من شخص عام**: تُعد خزينة الدولة المصدر الرئيسي للإنفاق العام، حيث تتولى الدولة، عبر أجهزتها المذ تلفة، تنفيذ عمليات الإنفاق وفقاً للقوانين المعمول بها والصادر ة عن السلطة التشريعية.

ج_ **تحقيق مصلحة عامة**: الغرض الأساسي من النفقات العامة هو إشباع منفعة عامة بحيث يتم سجميع أفراد المجتمع عو يجاباناً تقتصر علفئة أو فرد معينو إلا فإنها لا تعد نفقة عامة

2.2 تقسيمات النفقات العمومية

أ_ تقسيمات النفقات العمومية حسب دوريتها

- ✓ **النفقات العادية**: هي النفقات العامة التي تتكرر بصفة منتظمة (دورية) فيميز انية الدولة ولا يمكن الاستغناء عنها م ثل أجور الموظفين، نفقات تحصيل الضرائب والنفقات اللازمة لتسيير المرافق الإدارية.
- ✓ **النفقات الغير عادية**: هي نفقات لا تتكرر بصفة دورية وتعتبر نفقات غير متوقعة أو استثنائية مثل نفقات جائحة كورونا ، إصلاح الطرقات والسدود أو نفقات الكوارث الطبيعية.

ب_ منحياً غراضها:

وقال هذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العمومية هي²:

- ✓ **النفقات الإدارية**: وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على نفقات الإدارة العام ة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.
- ✓ **النفقات الاجتماعية**: حيث يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الغرض من هذه النفقات هو زيادة الرفاهية للأفراد المجتمع، حيث تشمل على نفقات التعليم والصحة والسكنو الإعانات النقدية الاجتماعية.

¹ عباس محمد محرز ياقتصاديات المالية العامة ديو انالمطبو عاتالجامعية الجزائر 2003الصفحة 66

² سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام المالية عامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، 2003 الإسكندرية، مصر، ص 460

✓ **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تقو بالحكومة بما ينفقها من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالتشجيع وداتالقطاع الخاص من أجل زيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة، بزيادة الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات وزيادة كفاءتها.

3_ ماهية تنفيذ النفقات العمومية وإجراءاتها

من خلال هذا العنوان سنتطرق الى مفهوم عملية تنفيذ النفقات العمومية و الاجراءات التي تمر بها :

1.3_ مفهوم عملية تنفيذ النفقات العمومية

لقد تطرقت قانون المحاسبة العمومية الذي أتى بها المشرع الجزائي بالعمليات تنفيذ النفقات العمومية كما تطرقت بالعملية الرقابة على الإنفاق العمومي بأجهزة وآليات متنوعة تكون هذه المرحلة هي الأكثر حساسية وعرضة لاختلاس وانحرافاتو تتطلبون كافيادراية بكلالقولوانينوالتنظيماتالعموميةلها الضمانات تحقيقا كبر منفعه عامة.

2.3_ مراحل تنفيذ النفقة العامة

أ_ مرحلة الالتزام بالنفقة L'ENGAGEMENT

وهي المرحلة الأولى لمن مراحل تنفيذ النفقة العمومية وهناك من يسميها بعقد النفقة أو ببطاننفقة أو إثبات النفقة وهي من صلاحيات الأمر بالصر فو تعر فعلانها "الإجراء القانوني الذي يموجهيتم إنشاء أو إثبات دينتتجعهنفقة¹." عند عاتقالدولتو جميع هيئاتها ومؤسساتها العمومية وجماعاتها المحلية والديينتتجعهعبء تتحملها الهيئة العمومية منجهة آخر بيمكانقولأنالالتزامهو ذلكالإجراء أو التصرف الذي يسمح بإنشاء النفقة العمومية أو بزيادتها²

ب_ مرحلة تصفية النفقة LALIQUIDATION

¹ قانون رقم 07-23 مؤرخ في 3 ذوالحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

² قر يشمحمد دور المر اقبال المليفيمر اقبه الإنفاق العمومي مدير اسه حاله ولاية تلمسان أطر وحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة

وهي المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ النفقة العمومية وهي من صلاحيات الأمر بالصرف، وتعرف بالتصفية علانها
للكمالية التي تهدف إلى إرجاع حقيقة الدين العمومي المتمثل بتبعات الهيئة العمومية واستخلاص المبالغ الحقيقية للنفقة
العمومية.¹

ولقد عرفنا المادة 57 من قانون المحاسبة العمومية التصفية كالتالي:²

تتمثل التصفية في التأكد من وجود الدين وتحديد المبالغ الدقيقة للنفقة وتتضمن:

- تحديد المبالغ الدقيقة للنفقة بالنظر للوثائق المثبتة للحقوق المكتسبة من قبل الدائنين
- شهادة أداء الخدمة، التي تشهد من خلالها الأمر بالصرف فعلياً مطابقة للإنجاز أو التسليم أو الخدمة للالتزام.

ولقد عرفنا المديرية العامة للميزانية من خلال التصفية علانها تصرفاً فيسمح بحياضاً من إرجاع الوثائق تثبت
ضبط مبالغ النفقة العمومية وهيئات إدارية ومشرطها:³

1- تكون بعد الالتزام بالنفقة العمومية وتقديم دليل أداء الخدمة أو الفاتورة.

2- يقوم الأمر بالصرف بالاعتماد على وثائق الإثبات المقدمة بتقديم شهادة تنفيذ الأداء و من إرجاع عدة الخدمة المنجزة.

ج_ مرحلة الأمر بدفع النفقة: L'ORDONNANCEMENT DE LA DEPENSE:

هي من صلاحيات الأمر بالصرف، ولقد عرفنا المادة 58 من قانون المحاسبة العمومية الأمر بالصرف علانها:
"الأمر بالصرف أو تحرير حوالا لدفعه والإجراء الذي يتم بموجبها إعطاء الأمر بدفع النفقة العمومية"⁴
ويشترط فيها الأمر بالصرف فأن يكون مكتوباً ومحزراً في شكل ورقة تتضمن (حوالة الدفع) من أجل بعنسخة سلتا لتسد
خال الخزينة العمومية ويحتفظ بنسخة واحدة في الأرشيف وتحتوي على البيانات التالية:⁵

تعيين السنة المالية وموضوع النفقة.

تعيين الباب والفصل والمادة والفقرة المميزانية وموضوع النفقة.

تعيين تاريخ أداء الخدمة.

¹ قر يش محمد دور المر اقبال المليفير اقية الإنفاق العمومي جع السابق ص 101

² المادة 57 من القانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية وتسيير المالي

³ قر يش محمد دور المر اقبال المليفير اقية الإنفاق العمومي جع السابق ص 101

⁴ المادة 58 من القانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية وتسيير المالي

⁵ قر يش محمد دور المر اقبال المليفير اقية الإنفاق العمومي جع السابق ص 104

تعييننا تشير إلى المراقب المالي.

تعييننا المستفيد من مبلغ النفقة فور محاسبته..

تعييننا مبلغ النفقة بالأرقام والحروف والرقم التسلسلي للحوالات تاريخ تحريرها أو إمضاءها.

د_ مرحلة صرف النفقة LEPAIEMENT

إنهذه المرحلة من صلاحيات المحاسب العمومي، ولقد عرفت المادة 59 من قانون المحاسبة العمومية عملية دفع النفقة علناً: "الدفع هو الإجراء الذي يتم بموجبها إجراء الدين العمومي"¹.

وهنا يقتصر دور المحاسب العمومي على إعلان إنجاز العمليات المالية: إخراج النقود من الصندوق وقلبتسديد النفقات المقبولة ومنظر فهم للدفع، لأنهم يتمتعون في هذا المجال بنوع من السلطة الرقابية على عمليات الأمرين بالصرف والتعتبر إحدى نتائج تطبيق مبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسب العمومي على هذين المحاسبين من حيث تحت طائلة تقييد المسئولين لبيانات الشخصية بالتحقق من نشر عية النفقات قبل قبول دفعها²

II_ الرقابة المالية

1. تعريف الرقابة المالية

تعددت التعاريف للمراقبة المالية ونذكر البعض منها:

- يمكن تعريف الرقابة المالية على أنها متابعة وملاحظة وتقييم تصرفات الأشياء بواسطة الفرد نفسه أو بواسطة الغير، وذلك بهدف التأكد من أنها تتم حسب قواعد الأحكام الشرعية الإسلامية، وبيان الانحرافات والأخطاء وتمهيد العلاج أو لا³
- وتعرف الرقابة المالية الحديثة على أنها المسائل المالية التي تتقربها السلطة أو الهيئة المختصة لها صلاحيات الرقابة أو الفحص الموضوعي لنفقات الموارد والدولة لتحقيقها وتحليلها من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية لتقييمها مالياً، وتقويمها إدارياً وقانونياً في وقت مناسب، وبالتكلفة المعقولة⁴
- الرقابة هي أجهزة معينة للتأكد من تحقيق المشروء أهدافها بكفاءة، مع إعطاء هذا الأجهزة السلطة التوجيهية ذات القرار المناسبة¹

¹ المادة 59 من القانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية وتسيير المالي

² حمد مسعي المحاسبة العمومية دار الهدى للنشر 2003

³ الدكتور هشام مصطفى جميل دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة

الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007 الصفحة 192

⁴ عليانور العسكر بالرقابة المالية على الأموال العامة وفيما يخص الأنشطة الغير مشروءة الصفحة 159

- لقد عرف المؤتمرون العرب بالأول للرقابة المالية الرقابة علناً من أجل جعل عملهم شاملاً ليتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية والإدارية، تهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة وتورفع كفاءة استخدامها وتحقيقاً لفعالية النتائج المحققة²
- كما عرفها الدكتور فؤاد العطار بأنها وظيفة تقوم بمبتا السلطة المختصة بقصد التحقق من العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاية في وقت محدد لها³

2. أنواع وأساليب الرقابة المالية

تتعدد صور الرقابة بتعدد المعايير والمقاييس ويمكن أن نوضح أنواعها وأساليبها كما يلي:

1.2 أنواع الرقابة

أ_ من حيث الجهة التي تقوم بالرقابة: يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة⁴:

✓ **الرقابة الداخلية:** ويقصد بها تلك الخطة التنظيمية، ومختلف الإجراءات والتنظيمات والوسائل المستعملة داخلاً مؤسسة لتحقيق الكفاية ومثال ذلك الإحصاءات، التقارير الأداء، وبرامج الجودة والنوعية.

✓ **الرقابة الخارجية:** تتمثل في عمليات الخارجية التي تقوم بها الأجهزة المختصة ومستقلة عن سلطة تنفيذية، وهدفها هو مراجعة العمليات المالية والحسابات، حيث تتحقق من صحتها وشرعيتها ودقتها، وهي رقابة بعيدة ولا حقة لمالية التنفيذ، كالرقابة التي تقوم بها مجالس المحاسبة

ب_ الرقابة من حيث المعيار الزمني: بناء على هذا المعيار نميز الأنواع التالية⁵:

✓ **الرقابة السابقة:** تشير إلى اتخاذ كافة الاستعدادات والاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في مشكلات السيطرة علناً لمدخلات وتوجيه الإنجاز لإنجاز الأهداف المرغوبة، والرقابة المسبقة هي رقابة وقائية من حيث الأثر.

✓ **الرقابة الآنية:** هي رقابة مستمرة في مختلف مراحل الأداء، حيث تحاول هذه الرقابة المسبقة هي رقابة وقائية من حيث الأثر. يذال أعمال واتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجتها، وتجنب استنفالها من قبل تمام العمل.

¹ عبد الباسط علي جاسم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في النشر بعالمنا العربي، مجلة الرافدين للحقوق والمجلة 12 العدد 46 السنة 2010 الصفح 153

² محمد العمور بالرقابة على تنفيذ الموازنة الموسومة العربية، العنوان الإلكتروني

<https://www.arab.ency.com/details.law.php.full-1nid-165288le17/10/2019>

³ فؤاد العطار مبادئ الإدارة العامة، دار النهضة العربية جامعة القاهرة 1974 الصفحة 179

⁴ بندو داير اهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة دار الكتاب الحديث بالقاهرة مصر 2010 الصفحة 18

⁵ محمود حسني الوادي: تنظيم الإدارة المالية من أجل نشر شيد الإنفاق الحكومي مكافحة الفساد الصفحة 175 176

✓ **الرقابة اللاحقة:** وترمي بالاكشاف الانحرافات عن الخطط المرسومة وتحديد أسبابها وطرعها ومواجهتها، والاستفادة من ذلك كفيته تخطيط للمستقبل.

ج_ مناحية درجة الشمول ومدى مسؤولية في التنفيذ: وقال هذا المعيار يمكن أن نقسم الرقابة إلى ما يلي¹:

✓ **الرقابة المادية:** وتعرف أيضاً بالرقابة النظامية وتعني فحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، والتأكد من صحة الحسابات والقوائم المالية، ومدد لانتها النتيجة الأعمال وقال القواعد والأسس المحاسبية المتعارف عليها.

✓ **الرقابة الإدارية:** وتعرف أيضاً بالرقابة تقوية الأداء، وهو رقابة الكفاءة الإدارية ويقصد بهار رقابة النواحي الإدارية للوحدة الاقتصادية للتأكد من أن الإدارة تسير بالمشروع ونحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد بأقل تكلفة ممكنة من أجل للمدبرين إدارة فتي تحقيق استخدام اقتصادي للموارد المتاحة، سواء كانت اقتصادية أو بشرية

✓ **رقابة الأهداف:** ويعني هذا النوع من الرقابة أن أهداف الوحدة المرسومة سلفاً والمخطط لها قد حققت فعلاً، من خلال حصول أنظمة المالية والإدارة المطبقة بالوحدة الإدارية، والكشف عن مواطن الضعف والقصور فيها، ومدى ملائمة هذه الأنظمة لظروف متطلبات النشاط المتجدد للوحدة محل الفحص فهيتعمل على بلوغها الأهداف المطلوبة بتر الإجراء اتو التنظيمات القائمة لمعرفة ما بها من خلل

د_ الرقابة من حيث الأثر: تنقسم الرقابة من حيث الأثر إلى قسمين²:

✓ **الرقابة الوقائية:** والقصد منها تجنب منع الانحرافات والمشكلات قبل حدوثها، يعني أنها تركز على الجانب الداخلي لتلا تأكد من استخدامها بالشكل الملائم لسليم، بحيث يوجهها بلوغاً لأهدافها ففعالية وكفاءة.

✓ **الرقابة العلاجية:** تركز على اكتشاف الانحرافات والأخطاء والمشكلات، واتخاذ الإجراء اتالصحيحة لمواجهتها وتجنب حصولها مستقبلاً وعدم تفاقمها عند اكتشافها.

و_ الرقابة على العمليات المتعلقة بتنفيذ ميزانية:

وتشمل الرقابة الإدارية والبرلمانية والقضائية³:

✓ **الرقابة الإدارية:** تشمل الرقابة الداخلية، والرقابة السلمية، والرقابة النظامية، والرقابة الميزانية.

• **الرقابة الداخلية:** تشمل مجمل الإجراء اتو الطرق التي تسمح لمسؤولي المصلحة بتأكيد من سيرها الحسن، لاسيما لتحكم الجيد في المخاطر.

• **الرقابة السلمية:** هي رقابة الإدارة على مصالحها.

¹ أكرم مبراهيم محمد الرقابة المالية في القطر عالحكمي دار جهينة للنشر والتوزيع عمان - الأردن للطبعة الأولى 2005 ص 32-36-37

² محمود حسينا والوادي تنظيم الإدارة المالية: تنظيم الإدارة المالية: من أجل شيد الإنفاق الحكومي مكافحة الفساد ص 175

³³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 07-23 العدد 42 المادة 99-100-101-102-103-104-105-106

• الرقابة النظامية: هير رقابة التتيمار سها المفشياتو الهيئاتالر قابية المؤهله صرا حة بموجبالنشر يعو التتظيمال معموليهما.

• الرقابة الميز انياتية: تمار سمنظر فالمر اقبالميز انياتيتحتسلطة الوزير المكلفالمالية،

✓ الرقابة القضائية: يجعلالأمير ينبالصر فو المحاسبينالعموميين، إذا عحساباتهملمجلسالمحاسبيةوقال

شروطو الكيفياتو ضمناً لجالالمحددة بموجبالنشر يعو التتظيمالمعموليهما وتتما المصادقة علالحساباتمن طرفمجلسالمحاسبية، الذيعدتقرر ايتعلقبالمصادقة علالحسابات، وير افقمشرو عقانونتسوية الميز انية

✓ الرقابة البرلمانية: يقومالبرلمانبمراقبةتنفيذالاعتماداتالمالية التيصادقعليها منخلاللقوانينالمالية.

2.2 أساليب الرقابة المالية

تعتمد الجهات المختصة بالرقابة المالية في أداء مهامها على مجموعة من الأساليب المختلفة، وتوحيد هذا الأسلوب يجزء من الرقابة التي تهدف إلى متابعة كيفية تنفيذ الميزانية. ويمكن أن تمارس الرقابة المالية بشكل مستمر دورياً ومفاجئاً، وهيبذلك تتناول جانباً من النواحي التي تنفذ فيها الأنشطة الرقابية. كما تعد طرق ممارسة الأجهزة الرقابية لأنشطة فيها المتعلقة بتنفيذ الميزانية

1_ أساليب الرقابة من حيث كيفية التنفيذ

✓ الرقابة الشاملة

تتولى الجهات الرقابية إجراء هذه العملية بشكل شامل وتفصيلي على جميع الأعمال المالية التي تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة، وربما يقع هذا الأسلوب على إدار معينة أو في مجال نوعي، أو ما من المجالات الأعمال المالية لجهة الخاضعة للرقابة المالية، غير أن هذا الأسلوب يصعب تطبيقه بسبب كثرة المعاملات المالية في الدولة الحديثة¹

ب_ أساليب الرقابة من حيث وقت التنفيذ

تشمل عدة أنواع، منها الرقابة المستمرة، والرقابة المفاجئة، والرقابة الدورية، والرقابة المتقطعة، والرقابة السنوية.

الرقابة المستمرة:

تعني المتابعة وفحص المتواصل للمستندات والمعاملات المالية داخل الجهة الخاضعة للرقابة طوال العام يستخدم هذا النوع من الرقابة غالباً ضمن الرقابة الداخلية التي يقوم بها المحاسب العمومي ويعد هذا الأسلوب محدوداً لأنه يقتصر على الجهات الداخلية فقط

¹ فهمي محمود شكري. الرقابة المالية العليا دار مجدولاي، دت، الصفحة 11

٣ الرقابة الدورية:

تجر بهذالرقابة علنفتتر اتر منية مننظمة خلالسنة، حيثتقو مالجهاتالرقابية بمر اجعة دورية للمعاملاتالمالي
ة، وتحدد هذالفتتر اتمنقبلا لجهة الادارية المختصة، لكن هذالأسلوبلا يغطي كافة المعاملات تماما قديسمحبر و
ربعضالأخطاء أو المخالفات.

٣ الرقابة المفاجئة:

تنفذ هذالرقابة بشكلغير معلن مسبقا، وتستهدف الحالات التيشتبه فيها بوجو دمخالقاتمالية، إمامبناء علنالمعلومات
واردة، أو بطلبمنجهة مسؤولة وتستخدم هذالطريقة منقبلا لأجهزة الرقابية الادارية أو المستقلة. إبقاء الج
هاتالخاصة للرقابة في حاله المناليقظة

٣ الرقابة المتقطعة:

يتمتطبيق هذالنوع منالرقابة فيأوقاتغير محددة، أو عند الحاجة، وغالبا مايركز علموضو عمعين، ويتميز بـ
عدمالانتظام، ويستخدم منقبلا لأجهزة الادارية أو التشريعية أو المستقلة

٣ الرقابة السنوية:

تجر بمر ة واحدة سنويا، وتركز علمراجعة الحسابات الختامية للوحدات أو للدولة ككل، وتستخدم لإعداد تقارير
رسنوية يوضحم دقة الحسابات ومطابقة هلالواقع، ويعد ذلكجزء منالعملية ضبطالميزانية.

3_ أجهزة وآليات الرقابة المالية

1. تعدّ الرقابة المالية منالركائز الأساسية التيأول لها المشرّ عالجزائر ياهتماما بالغا، نظراً الدور هالمحور
يفي حماية المال العام وصونهو يتجل بهذالاهتمام منخلالسنالقولقوانينو المراسيم ذاتالصلة، وذكر الهيئاتال
رقابية فيالدستور، وعلر أسهامجلسالمحاسبة، خاصة بعدالتعديل لدستور يلسنة 1996 ويأتي هذالتنوج
هأيضاً فيإطار السعيإلىالحفاظ علالتوازنالاقتصادي والمالي للدولة، والحدمنتنشيطاهرة الفساد الاداريو
المالي لهذالغرضتماستحدثأجهزة رقابية جديدة، بالإضافة إلتطوير الأجهزة القائمة لتعزز فعاليةال
رقابة وسنتناولفيما يلي أبرز هذالهيئاتوالأجهزة:

3.1 رقابة الإدارة الوصية: تعتبر المصادقة علنالميزانية إجراء إلزامية يسمح للسلطة الوصية منم
مارس رقابتها علمضمونالميزانية ومنثمرة مراقبة نشاطالمؤسسة العمومية ككل، لانالميزانية هيالأداة
ة التي يتجسد بواسطتها هذالنشاطو تتمثل مهمة الرقابة التي تقو مبهالسلطة الوصية فيما يلي¹:

¹ بلواضحالجيلانيدور الهيئاتالرقابية المالية فيالحدمنالفساد وحماية المال العام فيالجزائر مجلة أفاقعلومالإدارة والاقتصاد المجلد 06 العدد 01 سد

-

التأكد أو لا من مد باحترام المؤسسة العمومية عند صياغتها للميزانية لمبدأ توازن النفقات مع الإيرادات (الموارد) (د)، وإذا أخلت بهذا المبدأ أو تمسكت به بعد إرجاع الميزانية إليها التصحيحها قامت السلطة الوصية برفضها وتعديلها. عضالنفقات والإيرادات المقيدة في الميزانية، كما يمكنها إضافة نفقات جديدة بشرط أن تكون نالزامية بالنسبة للمؤسسة العمومية المعنية¹.

2.3. رقابة المراقب الميزانية: ان المهمة الأساسية للمراقب الميزانية انية انية تتمحور في الرقابة السابقة علاننفقة هي الرقابة التي تتم قبل إجراء الصر فللتأكد من سلامة المستندات المقدمة للصر فونوجو دالاعتمادات اللازمة لذلك والتحقق من اعتماد المستندات من السلطة المختصة²

3.3. رقابة المحاسب العمومي: المحاسب العمومي هو أحد أركان تنفيذ الميزانية حيث يشارك في المرحلة المحاسبية من تنفيذ النفقة، وخلال ذلك يقوم بالرقابة الأنية وهو يختص بمرحلة الدفع التي تمثل الإجراء الذي يموجهت تحرير الدولة من أعبائها عد أنيقو مالاً بالصر فبالمرحلة الإدارية من تنفيذ النفقة (الالتزام، التصفية، الأمر بالدفع) لا ملف بالبالمحاسب العمومي الذي يتعين عليه قبل تنفيذ الدفع القيام بعملية الرقابة التالية³:

- التأكد من عدم مخالفة القوانين والتنظيمات المعمول بها

- التأكد من الخدمة المنجزة أي أنها كخدمة فعلية مقابل منجزة، وأن تتوفر وثائق ثبوتية مرفقة بملف النفقة

- التأكد من وجود التأشير المنصوص عليها قانوناً تأشير المراقب المالي، تأشير لجنة الصفقات

-

التأكد من صحة الأمر بالصر فوالاعتمادات المالية متوفرة والتأكد من أن الديون لم تتقدموا أنه ليست متحمل معارضة (منازعة)، والتأكد من تخصيص القانون للنفقة وشريحة تصنيفها في حالة عدم توفر أحد الشروط القانونية يجب علالمحاسب العمومي رفض تسديد النفقة ويقوم بإبلاغ الأمر بالصر فبسيببالرفض⁴.

¹ بلواضاحالجيلانينفسالمرجعالسابقصفحة566

² حاجميهموسبيديموسعقيلة دور المراقب المالي الرقابة علاننفقات العمومية الملتنز مباللجماعات المحلية تترشيد العملية تنفيذ السياسة المحلية مجلة أكاديميا للعلوم السياسية جامعة الجزائر 03 المجلد 06 العدد 02 (2020) ص 278-291

³ نفسالمرجعالسابقصفحة567

⁴ بلواضاحالجيلانين دور الهيئات الرقابة المالية في الحد من الفساد وحماية المال العام في الجزائر مجلة أفاق العلوم والإدارة والاقتصاد المجلد 06 العدد 01 ص

4.3. رقابة المفتشية العامة للمالية:

تأمينشاء المفتشية العامة للمالية بموجب المرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 01-03-03-

1980 المحدد لتنظيم سير وصلاحيات المفتشية العامة للمالية، وتتمثل قابتها فيما يلي¹:

- انجاز الدراسات والتحليلات المالية والاقتصادية من أجل تقدير فعالية تسيير وإدارة الموارد المالية والموائل العمومية الأخرى، وإجراء دراسات مقارنة وتطويرية لمجموعات قطاعات ومابين القطاعات
- تقييم تطبيق أحكام التشريع والتنظيمية وتكييفها مع الأهداف المحددة

انجاز مهمة التدقيق القروض والدولية والأجنبية والرقابة على عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال المنوالة بالخارج

رج

- تقييم السياسات العمومية عن طريق تكثيف الجهود للبحث عن تدابير تحقيق الميزانية للأهداف المحددة

5.3. **رقابة مجلس المحاسبة:** يعتبر مجلس المحاسبة هيئة دستورية وقضائية مكلفة بالرقابة البعدية للأموال العمومية وبصفة عامة يقوم بما يلي²:

- مراجعة حسابات المحاسبين العموميين من خلال مراجعة حساباتهم والتدقيق في صحة العمليات المترتبة عنها.

- مراقبة نوعية التسيير من خلال تقييم استعمال الأموال العمومية والتدقيق في نجاعة وفعالية التسيير ومدى تحقق الأهداف المسطرة.

- مراقبة الانضباط في مجال الميزانية والمالية من خلال احترام مقوامة الانضباط في مجال التسيير الميزانية والمالية العمومية.

وإذا ثبت لمجلس المحاسبة وجود مخالفات وتجاوزات يمكن أن تلحق ضررًا بمصالح الخزينة العمومية، فإنه يطالع

ورأسه ولي المصالح المعنية وسلطاتها السلمية والوصية إذا لاحظ وجود وقائع خطيرة يتعين عليها إرسال

ملفًا إلى النائب العام المختص إقليميًا بالمشورة المتابعة القضائية³.

5.4. **الرقابة البرلمانية:** يعتبر قانون ضبط الميزانية أهم وسيلة في يد البرلمان بغرفتيها لمجلس

شعبيا وطنيا ومجلس الأمة لمراقبة مدى التزام الحكومة بمقتضى المصادقة عليها للتأكد من تنفيذ قانون المالية

وحيث يتم بموجب قانون ضبط الميزانية العمومية إقرار نتائج السنة على:

- الفائض والعجز الناتج عن تنفيذ قانون المالية والميزانية

- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للميزانية

¹ المرسوم 80_53 المحدد لتنظيم سير وصلاحيات المفتشية العامة للمالية

² بلواضحة الجبلانين في المرسوم السابق 568

³ بلواضحة الجبلانين في المرسوم السابق 568

III القانون العضوي للمالية العامة 15-18

يهدف هذا العنوان الى اعطاء نظرة عامة عن القانون العضوي 15/18 و اهم ما جاء به هذا القانون من اصلاحات جديدة

1. لمحة عن القانون العضوي للمالية العامة 15-18

صدر القانون العضوي رقم 15-18 مؤرخ في 2-9-

2018م، والمتعلق بقوانين المالية في الجريدة الرسمية الجزئية لشكل إطار انتشار عيامتكاملا يهدف إلى إحداث تحول عميق في نظام الحوكمة المالية بالبلاد وقد جاء هذا الإصلاحا استجابة للحاجات الملحة لمعالجة الاختلالات التأسيسية التي أظهرها تطبيق القانون السابق رقم 84-

17، حيث أسس هذا القانون الجديد لنظام مالي حديث قائم على مبادئ الإدارة المركزة على النتائج، والميزة المبنية على البرامج، مع تركيز على تعزيز الشفافية المالية وتحسين المساءلة وفعال الكفاءة. ولإلحاق العام. استند المشرع إلى إيفاء هذا القانون بالفضل للممارسات الدولية في مجال المالية العامة، بما يتماشى مع معايير كمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد تضمن هذا القانون أحكاما تهدف إلى تحسين نوعية المعلومة المالية، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية، إلى جانب تعزيز دور البرلمان والهيئات الرقابية في متابعة تنفيذ الميزة، مع فتح المجال أمام المشاركة أو سعة للمجتمع المدني في مراقبة الأداء المالي لضمان تفعيل الإصلاحات بشكل فعال، تم إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية بلغت 12 مرسوما، تتناول مختلف مراحل الدورة المالية، بدءا من إعداد الميزة وصولا إلى تنفيذها وتقييمها، وينظرها لهذا القانون كمرجعية عليا، أو دستور للمالية العامة في الجزئية. إن إدير سيد عائلا انتقالنا إلى أساليب التقليدية في التسيير المالي إنما جذبت قائمة على الكفاءة والفعالية وربط الموارد المالية بالنتائج المحققة.

2. الأهداف الرئيسية للقانون العضوي الجديد لقوانين المالية:

تتمثل الأهداف الرئيسية للقانون العضوي فيما يلي:²

¹ بلو اضحال جيلانينفسالمرجع السابق ص 569

² أمين صابو كمال بنمو سدراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-

15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 08 العدد 01 سنة 2020

- السعي بالإصلاح وعصرنة التسيير العمومي وتوجيه نحو النتائج قصد تحقيق الفعالية وتوزيد الشفافية في الوثائق الميزانية.
- الوصول إلى أكبر حرد من المقر ونئية.
- تعزيز الإعلامو المراقبة البرلمانية.
- زيادة فعالية نظام المحاسبة الدولي.
- تحسين فعالية وكفاءة النفقات العمومية.
- الدعامتوازنا الهيكل للميزانية.
- وضع المسؤولية علنات المسيرين، ومراقبة الأداء، والانتقال من أسلوبي التسيير القائم على وسائل، إلى أسلوب يركز على النتائج.
- إعطاء للمسيرين قدر واسع من الحرية في التسيير واتخاذ القرار مقابل تحملهم مسؤولية تحقيق الأهداف الموضوعية مع وجود إعداد تقارير عن تسيير أدائهم مؤشر الأداء¹.

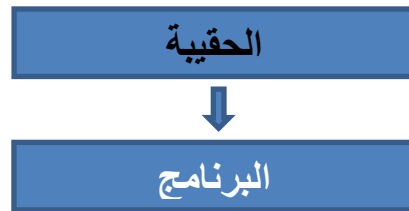
3. الأحكام الجديدة ضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية:

1.3. الانتقال من الميزانية الواسعة إلى الميزانية النتائج:

الهدف من تسيير القانون العضوي تفعيل إدار ة قائمة على النتائج لامتداد الواسعة لذلك اعتماد مبدأ جديد في التسيير يعتمد على المساءلة والمسؤولية للمسيرينو تقيما لأداء²

2.3. الميزانية حسب البرامج:

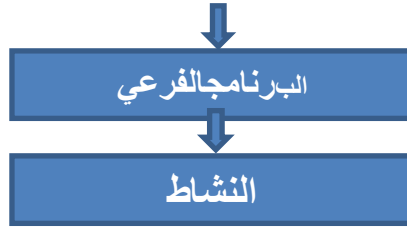
تم وضع ميزانية تعتمد على محافظو بر امج لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية حيث تتوفر عبءونها البرامج رعية ونشاطات من خلال الدمج ميزانية التسيير والاستثمار تحت حساب واحد. مخطط الهيكل الجديدة للميزانية، وفعال ميزانية البرامج والنشاط³:



¹ أمين صابو وكما ينمو سنفسالمرجع السابق صفحة 267

² أمين صابو وكما ينمو نفس المرجع السابق

³ عليو سعيد و سفيان المالية العمومية معهد الاقتصاد الجمر كيو الجبائيلقية 2004



3.3 الانتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة الذمة:

وقفهـذا الطريقة أصبح ينظر إلى الميزانية كونه حساباً للخزينة ومحاسبة الذمة التي تدرج كالأديون التي تمتلكها الدولة على الغير أي النفقات التي لم يتم تسديد هـا بعد هـذا الأمر أصبح يعطينـة فـعـليـة و شـامـلـة عـنـديـو نـالدولـة بـمـا يـسـمـح بـحـتـسـيـر فـعـالـاً لـأمـو الـعـمـومـيـة¹

4.3 إدراج مبدأ الميزانية متعددة سنوات:

لقد كان مبدأ السنوي أحد أهم مبادئ الميزانية ولكن مع تطور تدخل الدولة أصبحت البرامـج الحكومية تتعدى الإطار سنوي هـذا مـا جـعلـت مـيـة إيجـاد طـرـيـقـة لـحـفـاظ عـلـمـهـذا المـبـدأ أو التـخـطـيـط مـتـعـدـد سـنـو ات خـاصـة فـي مـجـال الـاسـتـثـمـار اتـم اعـتـمـاد هـذا طـرـيـقـة مـن خـلال خـصـالـبـر امـجـالـتـعـر فـهـا قـانـو نـالمـحـاسـبـة العـمـومـيـة 90-21:

- تمثـل خـصـالـبـر امـجـالـحد الـأ علـيـالـنـفـقـات الـتـيـبـو ذنـلـا مـر يـنـبـالـصـر فـاسـتـعـمـالـهـا فـي تـنـفـيـذ الـاسـتـثـمـار ات المـخـطـة، و تـبـقـصـالـحـة دـو نـأ يـتـحـدـيـد لـمـدـتـهـا حـتـي تـمـالـغـائـهـا.²

5.3 إعطاء أدوار جديدة للمراقب الميزانية:

إضافة إلى الدور الذي يقوم به المراقب الميزانية المتمثل في الرقابة القبلية على النفقات تم توسيع صلاحياته وتكليفه بأدوار جديدة فيما يخص البرامـج الميزانية و حركـة تعـديـلـتـوز يعـال اعـتـمـاد اتـالمـالـيـة إضـافـة لـو ضـعـمـيز انـيـاتـالـمؤسسـات العـمـومـيـة ذـاتـالـطـابـعـالـإدـار يـقـيـد التـنـفـيـذ و تـوسـيـع الـدور الـاسـتـثـمـار يـو الـإعـلام يـمـو جـبـقـو انـيـاتـالـإصـلـاح،³ لـمـيز انـيـاتـيـخـاصـة القـانـو نـالعـضـوي 15-18

¹ حاجب الله أما الإطار القانوني لقوانين المالية تدراسة تحليلية للقانون العضوي 18-

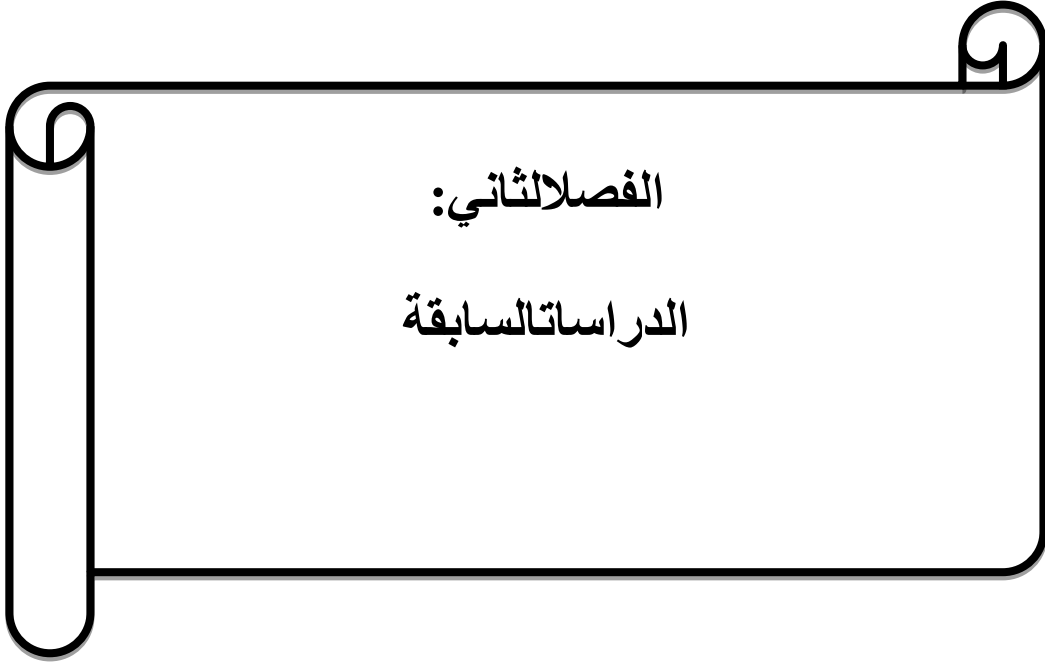
² 15 مجلة الأستاذ الباحث لدراسة القانون في السياسة المجلد 06 سنة 2021

³ نفس المراجع السابق

³ لغواط محمد الادوار الجديدة للمراقب الميزانية تطبيق القانون العضوي 15/18 المتعلقة بقوانين المالية مجلة موازنة العدد الثاني 2024

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية والرقابة المالية، باعتبارهما ركيزتي أساسيتين في تحقيق فعالية الإنفاق العمومي وضمان احترام مبادئ الشفافية والمشاركة. كما تم عرض مختلف مراحل تنفيذ النفقة العمومية وآليات الرقابة المرتبطة بها، إلى جانب التعديلات التي جاء بها القانون العضوي 15-18، والذي شكّل خطوة مهمة نحو ترسيخ الرقابة المالية العامة وتحقيق مبادئ مبنية على النتائج. وفي هذا السياق يأتي الفصل الثاني لعرض و مناقشة أبرز الدراسات السابقة التي تناولت دور المراقب المالي بهدف إبراز مختلف الزوايا التي طرح فيها هذا الموضوع و تحديد الإسهامات التي تشكل أساساً لهذه الدراسة



الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد

تأتي أهمية عرضنا لدراساتنا السابقة في تمكيننا الباحثين من جمع المعلومات الخاصة بالدراسات، كما تساهم في إضاحنا هجو الأساليب البحثية المستخدمة في معالجة الإشكالية المطروحة في هذا دور هي عمق فهم الباحث للموضوع، ويُسهل عليها تحديد الفجوات المعرفية التي يمكن أن تُنشر في بحثها الجديد.

ومن هنا سيتم في هذا الفصل تناول أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا دور المراقبين انيات في تنفيذ النفقات العامة ومية وقال القانون العضوي 18_15 في حدود بحثنا.

I_ الدراسات التي تناولت موضوع المراقبين التسمية القديمة:

1_ دراسة بهلول نور الدينوز غانية أسماء 2022: تطرق الباحثان في هذا الدراسة إلى موضوع دور المراقبين الماليين في شيد النفقات العمومية علم مستو بلدية سقاهر استتمحور هذا الدراسة حول فعالية الرقابة المالية في شيد الإنفاق العمومي في بلدية سقاهر اس حيث قاما بتقسيم البحث إلى 3 فصول لفصلا لا واختص كل ما يتعلق بميزانية البلدية، الفصل الثاني يتعلق بالرقابة القبلية للمراقبين الماليين، الفصل الثالث دراسة تحليلية لدور المراقبين الماليين في البلدية محل الدراسة حيث اختتمت البحث بنتائج الدراسة الميدانية لبلدية سقاهر اس حيث ان نسبة الرضا من قبل المراقبين المالية منخفضة هذا ما يبرز دور المراقبين في حماية المال العام.

2_ دراسة حالة حياة لكحلو علي عزوز 2021: من خلال هذا المقال حاول هذا الباحثان تحليل العلاقة بين ممارسات المراقبين الماليين والموارد البشرية في بلدية سقاهر اس ميدانية بلدية غليز ان حيث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مساهمة المراقبين الماليين في تفعيل مبادئ حوكمة الموارد البشرية بدراسة عينية من المؤسسات العمومية الإدارية تضمنت 38 موظفا في المراقبة المالية للبلدية مستخدمين في ذلك برنامج spss للتحليل الإحصائي حيث أظهرت النتائج جانبا لدور فعال في تعزيز الشفافية وعدم وجود أي تأثير للمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية) على تفعيل ممارسات المراقبين الماليين مبادئ حوكمة الموارد البشرية².

3_ دراسة لكحلو حياة د. عزوز علي 2022: تناول الباحثان في هذا الدراسة موضوعات العمومية في الجرائز في ظل ممارسات المراقبين الماليين ضمن المراسم 15-

¹ دراسة بهلول نور الدينوز غانية أسماء دور المراقبين الماليين في شيد النفقات العمومية علم مستو بلديات الجزائر دراسة حالة الرقابة المالية في بلدية سقاهر اسمجلة الأفاق لدراسات الاقتصاد المجلد واحد العدد سبعة السنة 2022 في الصفحات 84-97

² حياة لكحلو علي عزوز تحليل العلاقة بين ممارسات المراقبين الماليين وحوكمة الموارد البشرية-دراسة حالة المراقبين الماليين في بلدية غليز ان-

247 الهدفال رئيسي المقالة هو توضيح دور المر اقبال المالي في تفعيل لرقابة المالية علنا الصفقات العمومية و حماية المال العام وترشيد الإنفاق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها حيث تنظر قائلها بالنقاط و هي ان المر اقبال المالي عبدورار قابيأهمها في تفعيل لرقابة المالية علنا الصفقات العمومية، وذلك من خلال الانتقارير المالية التي تهدف بالحماية المال العام وترشيد الإنفاق المر سومالر ناسي 15-

247 الذي ينظم الصفقات العمومية و يعطي صلاحيات واسعة للمر اقبال المالي و الهيئات الرقابية الأخرى مثل المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة كما تضمن هذا المر سومالترحو لنحو التعامل الرقابي برامال الصفقات العمومية لتعزز الشفافية و المنافسة و أعطى امتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية و استخلص ان لرقابة المالية أهمية متكاملة في ضبط النفقات العمومية و ترشيد المال العام معتزز بمبادئ الشفافية و النزاهة في ابرامال الصفقات العمومية.¹

4_ دراسة بو عيني عبد الجليلو بن خليفة سميرة (سنة 2023): تنظر قائلها بان النطاق الرقابي القبلي للمر اقبال مالي علنا الصفقات العمومية، مع التركيز عل حالة بلديات تندوف في الجزائر، الدراسة تهدف لتحديد نطاق الرقابة التقييمي سها المر اقبال مالي علنا الصفقات العمومية وفقاً للصلاحيات المحددة بموجب النشر، و التيهير رقابة قبلي يقيم من خلالها المر اقبال مالي من تحقق من توفر الاعتمادات المالية بمر اقبلة مشر و عية النفقات العمومية و ضمانتو افقها معالقول اني كما هدتا لبايراز الدور الفعال الذي لعبه في ترشيد النفقات العمومية من خلال آليات الرقابة بحيث يتم التأشير علنا الصفقات العمومية من قبل لجنة الصفقات العمومية المختصة، و التيهير كون المر اقبال مالي عضواً فيها في حالة اكتشاف مخالفات يمكن للمر اقبال مالي إصدار مذكرات رفض أو قتل أو نهائية. في الأخير أكد ان الدراسة علنا أهمية الرقابة القبلي في ضمان حسن إدارة النفقات العمومية و حماية المال العام كما تسلط ل ضوء علنا الحاجة لتعزز آليات الرقابة المالية لمواجاة التحديات التي تواجهها خاصة في البلديات الصغيرة مثل تندوف.²

5_ دراسة بنعمار عبد القادر و براق محمد (سنة 2022): تستعرض ان الدور الحيوي للمر اقبال المالي في تعزيز كفاءة تنفيذ النفقات العامة للبلديات من خلال تطبيق نظام رقابة مالية مسبقة في ظل استقلال للبلديات ماليأصبحت

¹ حياة كلحو علي عزوز الصفقات العمومية في ظل ممارسات المر اقبال مالي ضمن المر سومالر ناسي 15 -

247 المجلة العلمية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية المجلد 14 العدد 02 السنة 2022 ص 173-182

² بو عيني عبد الجليلو بن خليفة سميرة نطاق الرقابة القبلي للمر اقبال مالي علنا الصفقات العمومية - دراسة حالة الرقابة المالية لبلديات تندوف -

مجلة الفكر القانوني السياسي المجلد السابع العدد الأول لسنة 2023 ص 851-868

قيقالانضباطالماليوضبطالميزانياتأمرأضروريأننفادياتجاوزاتوالفسادالمالحيثتظهرالدراسةأنالرقابة المسبقةللنفقاتتعدأداةفعالةلضمانالتزامالجهاتالمختصةبالتشريعاتوالقوانينالمالية،ممايسهمفيضبطالذ فقاتو تحسينإدارةالميزانيات.فيحقيقومالمرأقبالماليالتابعلوزارةالماليةبالتحقيقمنشروعالنفقاتوالتأكدمن مطابقتهاللإجراءالقانونية،ممايساعدفيالحدمنالهدرالماليوالتجاوزاتمنطرقالباحثانإلأنالرقابةالبلديةعليها تميزبمنخلافالمقارناتبلدياتمميزانيةبلديةتتباينأقبلو بعدتطبيقالرقابةالمالية،تبيينأنهناكانخفاصاً ملحوظاًفينسبتنفيذالنفقات،خصوصاًفيبناءالتجهيزوالاستثمار،مقارناتنفقاتالتسييرهذايعدتأكيدالدراسة بانالتدخلفعالللمرأقبالمالييسهمبشكلكبيرفيتنشيدالنفقاتالعامةللبلدياتو تحقيقالشفافيةالمالية،ممايساهم فيتحسينالأداءالماليوالإداريعلمستوبالجماعاتالمحلية.¹

6 -

دراسةأوانهانيو حشلافجعفر سنة2019: يهدفالباحثانفيهذاالمقالإلىإبراز دور المرأقبالماليالرقابةال ماليةالقبليّةعلالنفقاتالمحلية،وكيفيةتجاوزقراراتالرفضالصادرةعنهممنخلافالإجراءالتغاضيالذيهوإجراء قانونييسمحللأمربالصرفبتجاوزقرارالرفضالنهائيالمرأقبالمالي،تحتمسؤوليتهاالكاملتويتمالاجراء بالتغاضييفيحالالاتمحددة،مثلعدم توفرالاعتماداتوعدم مطابقةالالتزاماتلقوانينوقد اقترحأبعضالإصلاحاتمنهاجعلقرارالمرأقبالمالينهايتوغيرقابلةللتجاوزواشترطالرفضالمؤقتللتأشيرةلإجراءالتغاضي تكليفاًلأمربالصرفبالقيامبكلإجراءالتغاضيمنفرداًوإشراكالمرأقبالماليإعدادالميزانيةالمحليةوقد استخلصأنإجراءالتغاضييعدمتيازاًقانونياًلأمربالصرف،ولكنهقد يضعففعاليةالرقابةالماليةويزيد منمخاطر الفسادلذلكيقترحالمقالإصلاحاتتشرعيةلتعزيزفعاليةالرقابةالماليةو ضمانالتسييرالعقلاني للمواردالماليةالمحلية.²

7_ دراسةترادمرادوكيسريمسعود(خلالالفترة2014-

2021): يهدفالباحثانفيهذاالدراسةإلىبيان دور المرأقبالمالي فيضبطالنفقاتالعموميةللبلديات،وذلكمنخلاف لتطبيقالرقابةالماليةالمسبقةلمنعالتجاوزاتالماليةقبلوقوعها.كمايسلطالضوءعلأهميةهذاالرقابةفيظلال نقصالمواردالماليةو ارتفاعالالتزاماتالبلديةأتجاهالمواطنينالمتتمثلةضمنالشرعيةالقانونيةللمعاملاتال ماليةو منعالتجاوزاتالماليةقبلحدوثهاوتساعدعلتبرشيداستخدامالمواردالماليةالمتاحةحيثقامبتسليطه

¹ بنعمار عبدالقادر وبراق محمد دور المرأقبالمالي فيتشيدالنفقاتالعمومية للمجالسالشعبية البلدية بالجزائر مجلة الدر اساتاقاقتصاديو الماليةال مجلد15 سنة2022ص113-128

² أوانهانيو حشلافجعفر إجراءالتغاضي: فيوسيلةلتجاوزقرارالرفضالنهائي لتأشيرة المرأقبالمالي مجلة الدر اساتاقاقتصاديوالقانونية لمجلد03 العدد02 السنة2019ص226-247

ذها لدراسة عليا بلدية سوا لنعمانو لاية أمالو اقبو استخلصا منها ان رقابة المالية المسبقة فعالة في ضبط النفقات العامة وميعة منع تجاوزاتو المر اقبالمالي ليعبدور الاستشاريا مهمال رؤساء البلديات في حينها كاجابة لتعزير التأهيو التدر بيلمو ظفيا لبلدياتنا لضمنا تنفيذ أكثر فعالية للرقابة المالية¹.

8_ دراسة وهيبية برة (سنة 2022): تطرقت الباحثة في هذا لدراسة الدور المر اقبالمالي في ضبط النفقات العامة ومو الحدمنا لفساد المالي، معالتر كيز علمدفعالية الرقابة المالية المسبقة للمر اقبالمالي المتمثلة في الرقابة المسبقة علنا لنفقات قبل تنفيذها لضمنا الامتثال للقوانينو يتم تبصلا حية منحأور فضال لتأشير اتا المالية للمصاريف بناء علمدنتو افهاما لقوانينو اللوا حثي قاتم تذكر اهمالو انقال تيتو اجهه متلغيا بالاستقلالية التامة، حيث يكون تحت تأثير السلطة التنفيذية، نقص الموارد البشرية والتكوينية المستمر للمر اقبينا الماليين ، عدم فعالية العقوبات المفروضة علنا لمخالفات المالية، مما يقلل من جدو بالرقابة، واختتمت بالبحث جملة من التوصيات أوالو هيتعزير استقلالية المر اقبالماليو تقوية دورها لاستشاريو تطوير القوانينو لضمنا سلطة أقو للمر اقبالمالي في فضال لنفقات غير المشروعة وتحسين تكوينا للمر اقبينا الماليين في مجال مكافحة الفساد الماليو تعزير التعاون بيننا لأجهزة الرقابية المختلفة لضمنا رقابة أكثر شمولية².

9-

دراسة شافيمحمد عبد الباسطو حافظ يسعاد (سنة 2021): تتناول الباحثة في هذا لدراسة مكانة وتأثير المر اقبالمالي في إطار الرقابة المالية علنا لصفقات العمومية في الجزائر معالتر كيز علنا لحدودو القيدو التيتو اجهه هذا لرقابة الدراسة تهدف إلى التحليل الدور الذي يلعبها المر اقبالمالي في مراقبة الصفقات العمومية كيفية تأثير الآليات القانونية علنا فعالية هذا لرقابة معتمد في ذلك علنا لمنهج الوصفيا التحليليو هذا من خلال جمع المعلوماتو المعطيات لتبين الدور الرقابي علنا لصفقات العمومية من قبل المر اقبالماليو قد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين في إطار القانونيل رقابة المر اقبالمالي علنا لصفقات الثمنا لقسما لثانيا لمتعلق بالآليات القانونية المقيدة للرقابة المر اقبالمالي علنا لصفقات العمومية

¹ انتر ادو كيسر بمسعود رقابة المر اقبالماليو فعاليتها في ضبط نفقات البلديات دراسة حالهمصلحة الرقابة المالية لبلدية سوا لنعمانو لاية أمالو اقبو يخلال الفترة 2014-2020 مجلة الدر اساتالاقتصاديةو المالية المجلد 14 العدد 01 سنة 2021 ص 136-154

² وهيبية برة "محدودية دور المر اقبالمالي في الحفاظ علنا لمال العامو مكافحة الفساد" جامعة عبد الرحمان مير ة بجاية مخبر فعالية القاعدة القانونية لجزائر سنة 2022

ية حيث ان هذا الدور استتو صيبا إعادة النظر في الآليات القانونية التي تقدر قابلية المراقب المالي، وضرورة تقييدها كثر لضمان فعالية الرقابة المالية و حماية المال العام¹.

10_ دراسة حاجميهو بسيديمو سعةقيلة 2020: دور المراقب المالي الرقابة على النفقات العمومية الملتزم بها للجماعات المحلية ترشيد العملية تنفيذ السياسة المحلية 2020 من خلال هذا المقالة حاولت الكتابة حاجميهو بسيديمو سعةقيلة الإجابة على الإشكالية التالية: هل تعتبر رقابة المراقب المالي على النفقات العمومية الملتزم بها للجماعات المحلية ترشيد لها معانق العملية سير تنفيذ السياسات المحلية حيث تناو لتفبيحها دور المراقب المالي في الإشراف على النفقات العمومية الملتزم بها من قبل الجماعات المحلية بهدف تحسين تنفيذ السياسات المحلية وترشيد استخدامها الموارد المالية و أهمية الرقابة المسبقة لضمان قانونية النفقات و امتثالها للنشر يعات المعمول بها ما يعزز الانضباط المالي داخل الجماعات المحلية كما يوضح الآليات الرقابية التي تعتمد ها المراقب المالي مثلا لتحقق من توفر الاعتمادات المالية و مراعاة الأولويات لضمان توجيه النفقات نحو المشارع الأكثر أهمية و الحد من أي تجاوزات مالية و اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي حيث تقو مبوب صفور المراقب المالي الرقابة على النفقات العمومية الملتزم بها للجماعات المحلية ثم تحليل آليات هذا الرقابة و أثرها على تنفيذ السياسة المحلية و اختتمت بالبحث بتعزيز دور المراقب المالي و تفعيل آليات الرقابة المسبقة على النفقات العمومية إشكلا نعنصر ينأساسيين في ترشيد الإنفاق و تحقيق التنمية المستدامة محليا، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين².

11_ زروق محمد ، بنعزروق ،

سيمحمد عبد الوهاب عصرنة الإصلاح الحالميز انياتيفي الجزائر و فقانون العضوي 18-

152023: من خلال هذا المقالة حاولت الكتابة على الإشكالية التالية: ما هي الآليات الميكانيكية التي تتيح لها القانون العضوي 18-

15 العصر نه الإصلاح الحالميز انياتيفي الجزائر؟ تناو لكتابة في هذا المقالة العملية إصلاح النظام الحالميز انياتيفي الجزائر و فقانون العضوي 18-15 ، والذبيشكتحو لاجز يافيا إدارة المالية العامة ،

حيث يعتمد على الانتقال من نموذج تقليدي قائم على الوسائل لنموذج حديث قائم على تحقيق النتائج و تركز هذا الإصلاح

¹ شافيمحمد عبد الباسطو حافظ يسعد مكيبة تأشير المراقب المالي في إطار الرقابة المالية على الصفقات العمومية حدود و قيود المجلة الجزائرية للبحوث و قو العلوم السياسية في المجلد 06 العدد 01 ص 435-453

² حاجميهو بسيديمو سعةقيلة دور المراقب المالي الرقابة على النفقات العمومية الملتزم بها للجماعات المحلية ترشيد العملية تنفيذ السياسة المحلية مج

حعلمبادئالحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وضمان تحقيق الأهداف
دافالمحددة بفعالية كما يهدف إلى إعادة هيكلة الميزانية لتستند إلى البرامج والأداء مما يسهم في رفع مستوى الرقابة
لمالية وترشيد النفقات العامة مع تأكيد ضرورة تحديث المنظومة الإدارية وتوفير التكوين المستمر للكوادر المع
نية لضمان نجاح هذا التحول ويعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة إصلاح النظام الميزانية التي انتقلت
يدي

مر اهل هو خصائصها بالإضافة إلى استعراض الإطار القانوني الجديد وأهدافه كما تم استخدام منهجية تحليلية لآليات الإ
صلاح الميزانية التي تم تقييم مدفعاليته في تحقيق الحوكمة الرشيدة، الشفافية،
وكفاءة تسيير المالية العامة واختتم الكاتب بالبحث بتبني منشور و تحديث الميزانية في الجزائر خطوة أساسية نحو
حقيقة الكفاءة وترشيد إدارة المال العام حيث يسهم هذا الإصلاح في التحول لمنهج التسيير التقليدي إلى المنهج المتساو
لأنه يعتمد على تقييم النتائج مع استخدام مؤشرات أداء دقيقة لضمان فعالية وشفافية تسيير المالية العامة.¹
12_ دراسة أسماء شاوش سنة 2020: رقابة المراقب المالي على المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر
جزائر يهدف إلى تقييمها هذا التحليل دور المراقب المالي في الإشراف على المؤسسات العمومية الاقتصادية
في الجزائر،

من خلال استعراض الإطار القانوني الذي ينظم هذا الرقابة كما بينت أن المؤسسة العمومية الاقتصادية تحظى بأهم
ية كبيرة في الاقتصاد الوطني نظرًا لامتلاكها لدولة وأهاليها وتناولت في بحثها أيضًا الأطر القانون
نية التي تحكم رقابة المراقب المالي على هذه المؤسسات وضمان نشر بياناتها الجزئية شهدت تعديلات متتالية لضد
طهذها الرقابة في عمان الأمر رقم 01-

04 المتعلقة بتنظيم وتسيير وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية لم ينص صراحة على دور المراقب المالي
يالإنا المرسوم للتنفيذ رقم 374-09 المعدل والمتمل المرسوم للتنفيذ رقم 414-

92 أقر هذا الرقابة مما يعكس حرص المشرع على تعزيز الشفافية وضمان حسن إدارة الأموال العامة واعتمادت على
أحدث علم المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الإطار التنظيمي الذي يحكم رقابة المراقب المالي واستعراض النصوص
وصالت نشر يعيق التنظيمية ذات صلة وتحليلها لاقوانين التعديلات التي تطرأ عليها مع دراسة أثر هذا النشر على تعديلات

¹ ازروق محمد، بنعزروق، سيمحمد عبد الوهاب عصرنة لإصلاح الميزانية في الجزائر وفق القانون العضوي 18-
15 جامعة الجلفة مجلة دراسات اقتصادية المجلد 17 العدد 02 (2023) ص 614-625

فعالية الرقابة المالية واختمت بحثها بتبني انماها المر اقبال المالية تقتصر على التدقيق المسبق للنفقات لتمتد التقييم الأداء المالي الإداري لهذا المؤسس ما يسهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية.¹

13 دراسة عبدالقادر طاري،

فوضيل بمختار دور المر اقبال المايكر أسما البشر يفيتتر شيد النفقات العمومية حالة: مديريه الحماية المدنية لولاياة مستغانم، الجزائر 2021: افتتح الباحثون هذا البحث من خلال طرحهما للإشكالية التالية: ما مدمساهمة المر اقبال المايكر أسما البشر يفيا المر اقبية القانونية لإبرام الصفقات العمومية؟ فتمت تسليط الضوء على الدور الذي يلعبها المر اقبال المايكر أسما البشر يفيع عملية ترشيد النفقات العمومية في ظل التحدي انا الاقتصادية التي تواجهها الجزائر وضمان حسن تسييرها الموارد المالية وفق الضوابط القانونية والإدارية التي تترقبها الباحثون الطبيعية عملا المر اقبال المايكرو الحماية المدنية لولاياة مستغانم حيث تمت تحليل مبدئي لتأثير هفيتتر شيد النفقات العمومية من خلال تطبيق الضوابط المالية والتدقيق في المعاملات مسبقا وضمان العمل بالقوانين واعتماد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النظرية للمر اقبال المايكرو الجوانب المنهجية التطبيقية لدراسة حالة مديريه الحماية المدنية لولاياة مستغانم حيث تمت تحليل لولواتها المالية والنقارية المقابلة للمر اقبين المايكرو لدراسة استبيانات التيسير في تنفيذ مهامهم في ظل التحدي الاقتصادي في ضوء هذه النتائج وأوصى الباحثون بضرورة تعزيز استقلالية المر اقبين المايكرو توفير التكوين المستمر لهم وتحديث آليات الرقابة المالية.²

14 دراسة حاجي، **فائزة طوي لمحمد:** المر اقبال المالي (واقع، تحديات، آفاق) -

دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لولاياة الجزائر 2021 يسعنا بالباحثان للإجابة على التساؤل للرئيسي "هل رقابة المر اقبال المالية الحالية كافية في الحفاظ على المال العام؟ وما هي مخاطر هانات التيسير من أداءه؟" يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المر اقبال المايكرو في تسيير المال العام وضمان ترشيد النفقات العمومية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في أداء مهامها والأفاق المستقبلية لتطوير هذه الوظيفة. وقد تم اختيار مصلحة الرقابة المالية لولاياة الجزائر كدراسة حالة لفهم واقع المر اقبية المالية في الجزائر واعتماد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفاهيم المتعلقة بمر اقبية المالية ودور هفيتتر شيد النفقات العمومية ،

¹ أسماء شاوش رقابة المر اقبال المايكرو سسات العمومية الاقتصادية في النشر يعالجزائر بجامعة الجيلاليون نعامة خميس مليانة مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية العدد 02 مارس 2020 ص 101-110

²² عبدالقادر طاري فوضيل بمختار دور المر اقبال المايكر أسما البشر يفيتتر شيد النفقات العمومية حالة: مديريه الحماية المدنية لولاياة مستغانم، الجزائر

نر مجلة مينا للدراسات الاقتصادية المجلد 04 العدد 01 ص 44-28

كما استخدم المنهج دراسة حالة من خلال تحليل واقع مصلحة الرقابة المالية لولاية الجزائر مع اعتماده على البيدانات الرسمية المقابلة الميدانية لتحديد التحديات والفرص المتاحة في هذا المجال أكد الباحثان على أهمية تطوير وظيفة المرأقبالماليموأكبةالتحولالاتالاقتصاديةوالإداريةمع تحديد الآليات الرقابية وتعزيز الكفاءة البشرية والتكنولوجيا لضمان تحقيق الشفافية والحوكمة المالية الفعالة¹

15_ دراسة حمامة فر يدمسؤولية المرأقبالمالي عند رقابتها المسبقة على نفقات البلدية الملتزم بها 2021 تهدف إلى دراسة التحليل لطبيعة المسؤولية التي يتحملها المرأقبالمالي سواء كانت قانونية،

إدارية ومحاسبية مع تسليط الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذا الرقابة وتنطلق الدراسة من حيث كالتقرير نيسية تمثلي: ماهي المسؤولية واليات التي يتحملها المرأقبالمالي أثناء ممارستهم مهام الرقابية؟ وما هي الجزاءات المقررة لهذه المسؤولية واليات؟ اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بدراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوطر عمل المرأقبالمالي مع تحليل لنصوص القانون نية ذات صلة بالجانب دراسة حالات عملية كمتاملجواء بالمنهج المقارن من خلال مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية آخر نفي مجال الرقابة المالية على النفقات العمومية وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة المسبقة تعد أداة ضرورية لضمان حسن استخدام الموارد العامة مومية إلا أنها تواجه تحديات تكبير وقراطية التتبع والتأخير تنفيذ مشاريع البلدية أو صناديراسة ضرورة تحسين الإطار القانوني للرقابة المالية وتعزيز تكوين المرأقبالماليين لضمان تحقيق التوازن بين متطلبات الرقابة وفعالية الإنفاق العمومي.²

16_ دراسة بوراوي عيسى الدور الرقابيللمرأقبالمالي على المالية الدولية وتميزانية الجماعات الإقليمية - دراسة ميدانية علم مستو بوزارة المالية -

الجزائر 2019: هدف الباحث فيدراسة التحليل لدور الرقابيللمرأقبالمالي على المالية الدولية وتميزانية الجماعات الإقليمية حيث طرأ الباحث بوراوي عيسى أساليبها المثلثة في: مامد تأثير وفعالية الرقابة المرأقبالمالي في ضبط نفوذ يميزانية الجماعات الإقليمية

¹ حاجي فائز تطويل بمحمد المرأقبالمالي (واقع، تحديات، آفاق) -

دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لولاية الجزائر مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2021 ص 370 -

383

² حمامة فر يدمسؤولية المرأقبالمالي عند رقابتها المسبقة على نفقات البلدية الملتزم مبهاتو نسجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد

(البلديات) في الجزائر؟ مع تسليط الضوء على مدى فعاليتها في ضبط النفقات و ضمان نشر عيبتها خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر مثل الأزمة المالية وتقلب أسعار النفط والتدفعات الدولية التي تبني سياسات تشفيّة صارمة تستلزم تعزيز آليات الرقابة المالية واستند في بحثها على المنهج الوصفي التحليلي لتناول دراسة الإطار النظري للرقابة المالية وتحليل أفعالها ونشرها في عاداتها التي تنظمها بالمرآة المالية الجانبيّة من منظور علمي حديث ووزارة المالية جزائريّة استبيان نمو جهل رؤساء البلديات وخلصت إلى نتائجنا المرآة المالية باعتبارها رقابة سابقة على دورها محور يافيت صحيحا لأخطاء والتجاوزات قبل صرّف النفقات مما يضمن احترام النشر في عادات المالية ويعزز شفافية الإنفاق العمومي كما أن دورها الاستشاري وفرد عماها ملامر يالصر في اتحاد القرار الماليّة وأظهرت أنّ دراسة إخضاع ميزانية البلديات لهذه الرقابة أدباً لتحسين إدارة الموارد المالية وترشيد الإنفاق العام مما يساهم في تحقيق الأهداف المالية للدولة وتعزيز استدامة المالية العامة¹

17_ دراسة قريش محمد سنة 2020 دور المرآة المالية في مراقبة الإنفاق العمومي دراسة حالة ولاية تلمسان: تهذه الدراسة البحثية دور المرآة المالية في ترشيد الإنفاق العام من خلال دراسة حالة ولاية تلمسان حيث تستخدم الجانب النظري والجانب النظري بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة المالية وترشيد الإنفاق العام بالإضافة إلى تحليل فعالية الرقابة المالية المسبقة في التطبيق فيتم استعراض نشاط المرآة المالية ومهامها علمي مستوي ولاية تلمسان استندت إلى الدراسة الأسلوبية الاستبائية باستخدام البرنامج الإحصائي Spss v.2 حيث أثبتت النتائج وجود الفعالية في دور المرآة المالية في ضبط ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال التنسيق مع أجهزة الرقابة المالية الأخرى بالتنسيق مع الحماية المالية للعمال وللبناء على النتائج المستخلصة توصيات الدراسة بضرورة تعزيز استقلال أجهزة الرقابة المالية عن مختلف السلطات الجانبية داخل الأنظمة وأدوات رقابية حديثة لتعزيز كفاءتها وفعاليتها

2

18 دراسة بنعلا الهاشمي سنة 2024 دور الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العمومي في الجزائر اعتماد الباحثين على الهاشمي فيدر استعملت تحليلاً لنفقات العمومية وعملية الإنفاق العمومي من خلال دراسة ميدانية شملت موظفي صال الحار رقابة المالية وتحليل بياناتها باستخدام الأساليب الإحصائية عبر برنامج spss حيث أظهرت النتائج أن الرقابة المالية السابقة التقييم ساهم المرآة المالية في دور محدود في تحقيق ترشيد الإنفاق العام حيث توّجه عدة قيود

¹ بوراوي عيسى دور الرقابة المالية في الجزائر دراسة ميدانية علمية: دور الرقابة المالية في الجزائر - الجزائر 2019

² قريش محمد دور المرآة المالية في مراقبة الإنفاق العمومي - دراسة حالة ولاية تلمسان - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة والمالية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2019

وصعوبات تنقل المنفعة اليها اذا وصت الدر اسه بضرورة التركيز عل الجوانب الاستباقية و الرقابة اللاحقة لتقييم ال
نفقات و تعزيز التدخلات لفعاليتها معالجة الاختلافات الجانبية تطوير الأدوات و الأنظمة الحديثة لسد الثغرات ،
كما شددت التوصيات عل أهمية تبني معايير أداء واضحة و فعال لمبادئ الكفاءة و الفعالية ،
و تحسين آليات الرقابة عل النفقات العمومية ،
معتز يز استخدام التقنيات الحديثة و اعتماد الإصلاح المالي و المحاسبي و فعال للمعايير الدولية لضمان حكمة ما
لية مستدامة¹

-19-

خالد البشير محمد احمد و محمد الطيب علي الشريف " دور المراقب المالي في المحافظة عل المال العام في ليبيا"
2024 تناو ل الباحثان في هذا الدر اسه دور الرقابة المالية في ليبيا في الحفاظ عل المال العام ،
بطر حاشكالية هل للمراقب المالي دور للحفاظ عل المال العام في ليبيا حيث برز و اتحديات في تحديد دور الجهات الرقابية
في ظل الأزمات التي تمر بها البلاد و تهدف الدر اسه لتقديم توضيح حول دور الرقابة المالية في تعزيز الرقابة المالية و أهمية
تها في حماية المال العام و تنظيم الإنفاق و نشر يعات المالية الليبية. و قد أظهرت مراجعة تقارير ديوان المحاسبة
لعامي 2017-

2018 ان معظم الجهات الخاضعة للرقابة تعمل و نالتز امكامل بالقوانينو التشر يعات المالية و اعتمد الدكتور خالد
البشير محمد احمد و الدكتور محمد الطيب علي الشريف عل المنهج الوصفي التحليلي مع إجراء مقارنات ببعض الدول
للمشابهة بهدف إبراز دور الرقابة المالية في حماية المال العام و توصلت الدر اسه لتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا
يا يتطلب تعزيز سلطاتها و ضمانات التز ام الجهات التنفيذية بالنشر يعات المالية الجانبية تحسين إدارة الأزمات المالية ك
ما وصت بضرورة اتخاذ إجراءات رقابية صارمة لضمان تحصيل الأموال العامة للدولة و عدم التساهل في محاس
بة المخالفين مع تعزيز الو عيباً أهمية الرقابة المالية لضمان استمراريتها و فعاليتها في حماية المال العام²
20- زياد قفطانا الضمور الرقابة المالية و دورها في إعداد الضبط المالي في البلديات -

الأردن تناو ل الباحث زياد قفطانا الضمور فيدر استهبالا لضرورة الرقابة المالية في تعزيز النزاهة و الشفافية
حيث تناو لتأهمية الرقابة المالية و الفوائد التي تحققها ،

¹ لبعلا لاله اشمي دور الرقابة المالية في تعزيز شيد الإنفاق العمومي في الجزائر - در اسه ميدانية للرقابة المالية المسبقة للمارسه منظر فالمر اقبالي -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3 سنة 2024

² خالد البشير محمد احمد ، محمد الطيب علي الشريف. دور المراقب المالي في المحافظة عل المال العام في ليبيا اقسام المحاسبة كلية الاقتصاد ،
جامعة صبراتة ، ليبيا مجلة الحق العدد الثالث عشر يونيو 2024

بالإضافة إلى الضوابط المالية التي تسهم في الحفاظ على التدفق النقدي أو عهد الضوابط وأهمية الرقابة المالية في الحد من المخاطر المالية مع تسليط الضوء على أبرز جوانب الرقابة المالية في البلديات واعتماد الدراسة على منهج الوصفي التحليلي كونها أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ، فقد تمت وظيفة المنهج الوصفي كأداة تحليلية لتوضيح مفهوم الرقابة المالية وبيان دورها في تحسين الأداء المالي وضبط العمليات المالية داخل البلديات الخاصة لدراسة المجموعة من التوصيات والنتائج حيث أكدنا الرقابة المالية لعبور أساسيات الحفاظ على التدفق النقدي من خلال التخطيط المالي الشامل مع مراعاة جميع النفقات الداخلية الخارجية. كما أوصت بضرورة إنشاء وحدات متخصصة في الرقابة المالية داخل وزارة الإدارة المحلية تأخذ بعين الاعتبار تنوع تصنيفات البلديات واحتياجاتها المختلفة.¹

21_دراسة لدولة الكويت الدكتور أمين عبد التواب شبيب يهدف هذا البحث لدراسة العلاقات بين نظام جديد للرقابة في الوحدات الحكومية، هذا النظام يميز بالمساعدة الحكومية في أداء وظيفة الرقابة التي تنجزها بصور متميزة مستمرة مع تميز انية تلك الوحدات لتعلم السنين، وتأتي أهمية هذا البحث بما يقدمه من تحليل للعلاقات بين وظيفة المراقب المالي ورئيس الحسابات من جهة والإدارة المالية من جهة أخرى، وفي تحديد نوعية أنشطة وظيفة المراقب المالي ونوعيات البيانات التي تتعامل معها، وواجبات ومسؤوليات وخبر اتو تدريب تعيين كل من المراقب المالي ونوعيات الحسابات، حتى يمكن التعرف على أوجه القصور في هذا النظام والسعي لمعالجتها كما يمكننا الاطمئنان بالموارد المتاحة التي تم استخدامها الاستخدام الأمثل وحسب ما هو مخطط له حيث اعتمد الباحث على أسلوب المكتبي والأسلوب الميداني للاستقراء استنباطاً عن طريق مقابلة شخصية لعينة للمراقبين الماليين ونوعيات الحسابات من أجل التعرف على الإدارة المالية في الجهات الحكومية حيث نتجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات من بينها أنها لا يوجد ضاربين مهمات المراقب المالي ورئيس الحسابات لا بد من إعطاء مزيد من الصلاحيات للمراقب المالي ورئيس الحسابات فيما يتعلق بالميزانية، المخازن والاختصاصات العامة كما تطرقت بالضرورة وجود توصيات للمراقب المالي ورئيس الحسابات وتطوير كفاءاتهم مهنيًا وعلميًا.²

22-Chaniotakis maurice "the developing role of the financial controller

¹ از ياد الضمور، الرقابة المالية ودورها في إعداد الضبط المالي في البلديات،

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد 4 العدد 12 ديسمبر 2023

² الدكتور. أمين عبد التواب شبيب كفاءة وفعالية دور المراقب المالي في الوحدات الحكومية بتطبيقه لدولة الكويت.

تطرّق الباحث في أطروحةها للدور المتغير للمراقبين الماليين مع التركيز على الانتقال من الأدوار التقليدية إلى الأدوار أكثر إستراتيجية تهدف هذا الدور والأنشطة التي يقوم بها المراقبون وقد اعتمد في هذا البحث على استبيان تم توزيعه على عينة من المراقبين الماليين في Medtronic لجمع البيانات حول أنشطة المراقبين الماليين وخصائصهم الشخصية حيث تم جمع 108 استجابات وكان معظم المستجيبين من المراقبين الماليين ذوي الخبرة لديهم أكثر من عشر سنوات من الخبرة وقد تم تقسيم أنشطة المراقبين الماليين إلى خمس مجموعات: الاستشارة، الإستراتيجية، إدارة المخاطر، وإدارة التغيير، وقد تم تصنيف المراقبين الماليين إلى دورين التقليديين الدور الإستراتيجي حيث يبنون مستوى الوظيفة ومستوى التعليم التوجيهي أو إقليمي يهتدون بالأمثلة الرئيسية تؤثر على احتمالات تصنيف المراقبين الماليين إلى إستراتيجية أو تقليدية قد خضعوا للبحث كجزء من الاستنتاجات منها أن المراقبين الماليين الذين يمارسون الأنشطة التقليدية والإستراتيجية هم الفئة الأكثر شيوعاً كما أشار الضرورة إعادة تصميم وظيفة الرقابة المالية.¹

II- الدراسات التي تناولت موضوع عالم المراقبين الماليين التسمية الجديدة المراقبين الماليين:

1-

دراسة شافية حفار وسهامر حال 2024: تناولت الباحثة في هذا البحث تنفيذ الدراسة تحت عنوان دور المراقبين الماليين في الرقابة على الصفقات العمومية قراءت مستجدات نشر يوعية الأخيرة دور المراقبين الماليين في الرقابة على الصفقات العمومية التي تهدف لتعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق العام والصفقات العمومية من المجالات المهمة والحساسة لنهايتها كالمعمول بها في كثير من دول العالم وقد اعتمدت على تنظيمات نشر يوعية التالية القانون العضوي 15/18 المتعلق بالإصلاحات المالية والمحاسبية دور المراقبين الماليين في القانون 23/07 الذي يحدد كيفية ممارسة الرقابة على الميزانية والقانون 12/23 المنظم للصفقات العمومية وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التحليلي والتحليلي للنصوص القانونية المتعلقة بدور المراقبين الماليين على الصفقات العمومية واختتمت بالبحث بمجموعة من التوصيات منها تعزيز الرقابة في الإدارات العمومية وتوسيع صلاحيات المراقبين الماليين في توطيد العلاقة بين المجلس الوطني للصفقات والمراقبين الماليين²

III- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

¹

Chaniotakis Maurice "the developing role of the financial Controller" école de gestion de l'Université de Liège 2021-2022¹

² شافية حفار وسهامر حال دور المراقبين الماليين في الرقابة على الصفقات العمومية في مستجدات النشر يوعية الأخيرة المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية في السياسة العامة المجلد 8 العدد الثاني سنة 2024

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دور المراقب المميز انية في تنفيذ النفقات العمومية استخلصنا ان بعض الدراسات من هادر اسة (بهلول نور الدينوز غادنية أسماء 2022) ودراسة (دراسة حالة حياة لكحلو عليع زوز 2021) تشابهت في كون المراقب المميز انياتي أداة للحفاظ على المال العام وضمان مشروعية النفقات والالتزام بها وترشيدها كما أشار والنظر في ضرورة جعل قرار المراقب المالي نهائياً وغير قابلة للتفاوض ضرورة استقلاله أجهزة الرقابة المالية عن مختلف السلطات وإدخال أنظمة وسائل حديثة للرقابة المالية.

في حين أن بعض الدراسات كدراسة (حاجميهو بسيديمو سعقيلة) 2020. نادتنا بالتنسيق بين الأمرين بالصراف والمراقبين الماليين للاطلاع أكثر على عملية تنفيذ السياسة المحلية ومعرفة المشاريع التي لها أولوية وتستوجب دعمها التأسير وتنفذها في الوقت المناسب وضرورة التمديد اختصاص المراقب المميز انية من حدود الرقابة المشروعية إلى الرقابة الملائمة إلا أن دراسة (شافية حفار وسهامر حال 2024) نادتنا بتفعيل الرقابة المعلوماتية وتعميم العمل بها في كافة إدارة المؤسسة العمومية لضمان تبادل المعلومات بيننا وبين العموميين المراقبين المميز انية هذا ما يسهل العمليات المحاسبية وإعداد التقارير الموجهة للسلطات العليا

IV_ الفجوة العلمية

من خلال أوجه الاختلاف تشير إلى أن الدراسة الحالية تتفهم عالدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي هدفها العام ووافقا للدراسات السابقة فيسعد هذا البحث التحليل موضوع دور المراقب المميز انياتي في تنفيذ النفقات العمومية ضمنا لمرسوم 18-15 لأنها تختلف عنهما في جوانبنا الفجوة العلمية التي تعالجها هذا الدراسة من حيث:

✦ تغيير اسم المراقب المالي إلى المراقب المميز انية حسب القانون العضوي 18-15 المتعلق بقانون المالية

✦ الانتقال من مرسوم التنفيذ 92-414 إلى مرسوم التنفيذ 24-347

✦ التطور في الدور الجديد للمراقب المميز انياتي ومساهمته الفعالة في الرقابة على النفقات العمومية

خلاصة الفصل

من خلال استعراض الأدوار السابقة، يتضح أن دور المراقب المالي والميزانية بشكل محوري أساسياً في منظومة الرقابة وترشيد النفقات العامة. وقد بينت أن غالباً ما تكون الرقابة القبلية فيضاً من مشروعات الأعمال المالية والخدمية التي تجاوزت، كما أسطنا الضوء على الإطار القانوني للمنظمة هذه الرقابة، وعلى التحديات التي تعيق فعليتها من تلغيبها بالاستقلالية، ونقص الموارد البشرية، والضغوط الإدارية.

كما أجمعت الأبحاث على أن تطوير وظيفة المراقب المالي يتطلب تحديثاً للمنظومة التشريعية، وتعزيز التكوين المهني للمستمرين، وتوسيع نطاق الصلاحيات بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة المالية والشفافية. وتبرز أهمية الانتقال من الأساليب التقليدية السالفة إلى أكثر كفاءة، مما يتطلب من المراقب المالي أداء دور هيكلي استباقي فعال.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

تمهيد:

بعد انتناو لنا فيا لأوالا لجان النظرية المتعلقة بالنفقات العمومية و الرقابة المالية و تظر قنا فيا الفصلا لثانيا لناهم
الدراسات التي عالجتها دور المراقب المميز انياتي في تنفيذ هذه النفقات
يأتي هذا الفصل لتطبيق ما تم تناو له نظر يا من خلال دراسة حالة ميدانية بمصلحة لرقابة المالية لولاية تلمسان
وتهدف هذا الدراسة لالتعر فعلنو افعال رقابة المالية المسبقة و ابراز دور المراقب المميز انياتي علنا لمستو بالمحل
يمعالت ركيز علنا المهام اليومية التي يقو مبهها و الصعوبات التي تواجهها في ظل إصلاحات التي جاء بها القانون الععد
وي 15-18

IV. دراسة حالة:

1. الرقابة المالية لولاية تلمسان

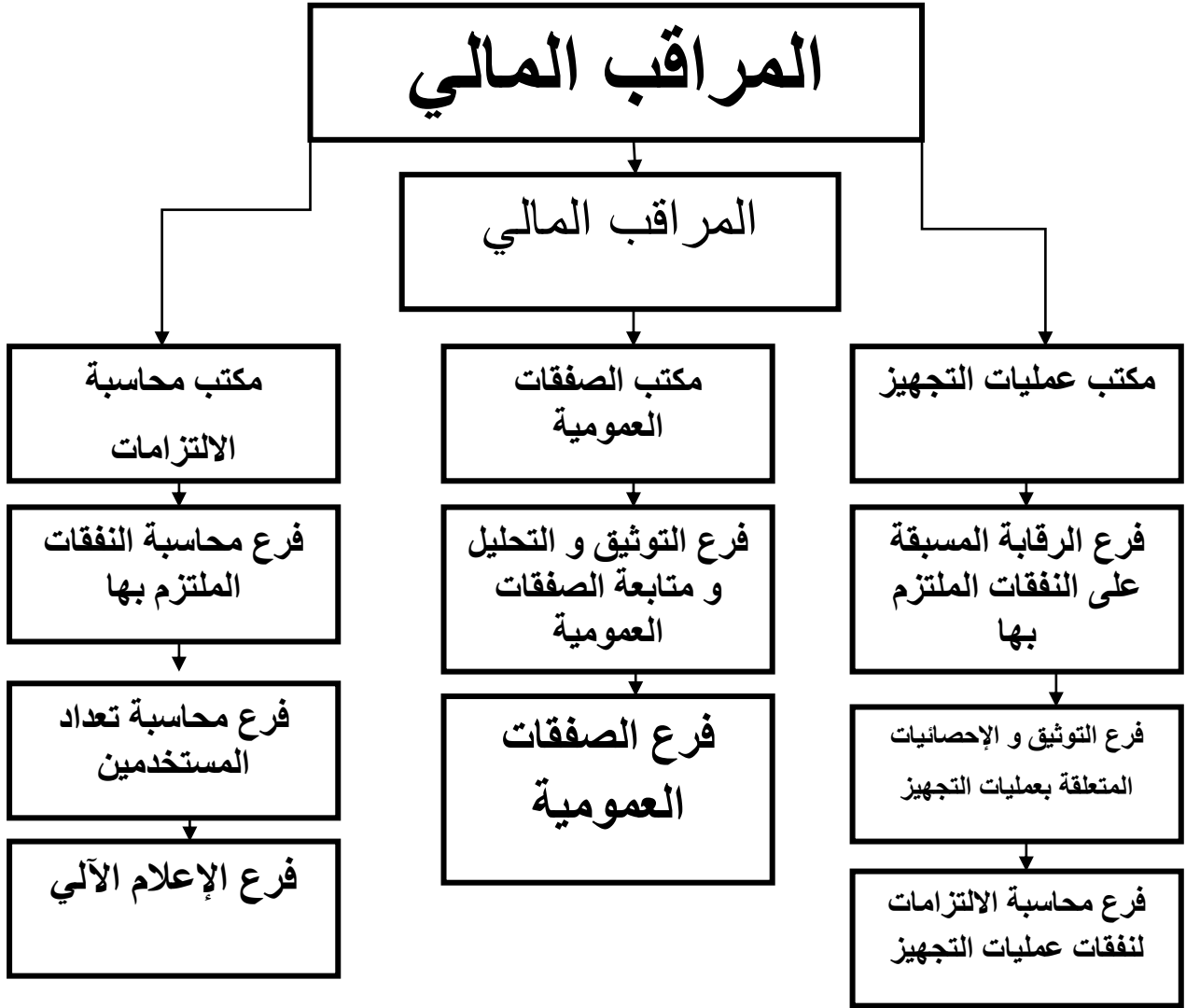
فيما يلي سنعطي نظرة شاملة لمصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان :

1.1 تعريف المصلحة:

تعد مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان هيئة إدارية ومالية تعنى بمهمة الرقابة المسبقة علنا لنفقات العمومية لله
يئاتو المؤسسات العمومية المحلية من إقليم الولاية، وتكمن مهامها في تحقيق منشورية العمليات المالية و النفقات المنذ
فذة من قبلا لأمر ينبا ل صرف. وذلك في إطار تنفيذ الميزانية العمومية لتلك الهيئات، مع الحرص علنا ل شيدا لإنفاقا
لعموميو حماية المال العام لمختلف مظاهر التبذير و سوء التسيير، وتندر جهها المصلحة ضمن المديرية الجه
وية للميزانية لولاية تلمسان، تحت إشراف مباشر من وزارة المالية و في إطار تعزيز فعالية الرقابة المالية علنا ل
و بالجماعات المحلية، تماستحداث خمس مصالح للرقابة المالية من بلديات، موزعة علنا ل من بلديات تلمسان، بل
دية شنتوان، بلدية مغنية، بلدية ندر ومة، و بلدية سبدو و قد باشر تهها المصالح مهامها الرقابية ل قابلية فعليا ابتد
اع من سنة 2012.

هذه المصالح مهامها الرقابية ل قابلية فعليا ابتداء من سنة 2012.

2.1 الهيكل التنظيمي لمصلحة الرقابة المالية:



2. مهام مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان:

تتمثل المهام الرئيسية لمصلحة الرقابة المالية بولاية تلمسان في مراقبة نفقات التسيير والتجهيز التي تتمسويتها سابقاً، حيث يتم ذلك بالتعاون ومعامل اقبال الميزانية التي تساعد، والمصالح الأخرى بوسيتمتناولها في التفصيل فيما يلي:

1.2. مهام المراقب الميزانية:

من أبرز المهام التي يتبطل عليها المراقب الميزانية هي:

- ✦ يعتبر مستشار المالى للإدارة العمومية المتواجدة في إقليم ولاية تلمسان، حيث يوجههم بمختلف النصائح والإرشادات المالية الخاصة بتنفيذ ميزانية مؤسساتهم، ويسهر على ضمان التنفيذ الشرى على النفقة العمومية.
- ✦ يعتبر المحالو حيدلوزير المالية فيما يتعلق ببحث المخططات العمومية، ويد على حضور مجالس الإدارة ومجالس توجيهها الخاصة بمختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع الإدارى
- ✦ هو المسؤؤل والأول على ضمان التقيد بأحكام النشرى على المالىو المحاسيبى المعمول بهما.
- ✦ يقوم بممارسة الرقابة المسبقة على الالتزام بالنفقات العمومية طبقاً للنشرى على التنظيم المعمول به فى القانون رقم 07_23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والمرسوم رقم-347
- 24 الذي حدد المهام المراقب الميزانية وتنظيمه وتسييره للإدارة أو المؤسسات العمومية الأخرى.
- ✦ يساهم فى القيام بمهام مراقبة البعدى على عمليات تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية.
- ✦ يقوم بمختلف عمليات الفحص الرقابة المحاسيبى والمالية المتعلقة بتنفيذ ميزانية النفقات العمومية قصد تحققه من دأحر المالى أحكام القانونى على التنظيم المعمول بهما.
- ✦ يشار كفى إعداد دراسات دورىة والبحوث المختلفة المتعلقة بنشاط الرقابة المالية على مستوى الولاية.

✦ يعدتقارير للإطلاع عليها.

✦ يقومبتأطير الأعدوانالعموميونالعاملينفيمصالحالرقابةالمالية، لاسيماأثناءفترةالتربصالتكوينية.

✦ ويتدخلفيعملياتتعديلالالتزاماتالمقررةفيالصفقاتالعموميةوالعقودوالاتفاقياتالأخرىمنخلالفحصهاومر

اقبتمددمطابقتهاللأحكامالإنفاقالعمومي

2.2. مهامالمرقببالميزانياتالمساعد:

يوجدعلمستوبولايةتلمسانأربعتمراقبينماليينمساعدينومأهمالمهامالتييقومبهاالمرقببالماليالمساعد،

وهيفيالأسلمهامتكالقبحامنظر فالمرقببالماليمايلي:

✦ تعويضالمرقببالماليفيحالةغيابهاأوفيحالةأيمنعمنعهمأداءمهامه.

✦ توليكلملياتالفحصوالرقابةللإجراءاتالخاصةبنفقاتالمؤسساتالعمومية.

✦ يقومبإعدادالتقاريرالتفصيليةعنجميعالنشاطاتالمكلفبها.

✦ الحضورفياجتماعاتبيانالمخططاتالعمومية

3.2. مهاممكتبالصفقاتالعمومية:

✦ جمعالمعطياتوالإحصائياتالخاصةبالصفقاتالعموميةالمبرمةمنظرفالمؤسسةالعمومية، معالحرصعلى

متابعتهاومراقبتها

✦ دراسةومراقبةملفاتالالتزاماتالخاصةبالصفقاتالعمومية

4.2. مهاممكتبمحاسبةالالتزامات:

✦ مراقبةجميعالنفقاتالمرتبطةبالتجهيزكماهو محددبقسمالتجهيز للمؤسساتالعمومية

✦ جمعكافةالمعطياتوالإحصائياتالخاصةبنفقاتالتجهيز للمؤسساتالعمومية.

✦ إعدادمحاسبةالالتزاماتالمتعلقةبالنفقاتالتجهيز

5.2. مهاممكتبعملياتالتجهيز:

يتكون هذا المكتب من عدة فروع وتتولى لدراسة ومراقبة مختلف النفقات والتسيير الخاصة بالمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى المكاتب الفرعية المتخصصة في جميع المعطيات والإعلامات التي تتلخص في المهام الرئيسية لهذا المكتب فيما يلي:

- ✦ التأشير على كافة القرارات المتعلقة بالمسار المهني للموظفين، بما في ذلك قرارات التعيين والترسيم والترقية.
- ✦ فحص متابعة جميع الجداول والإلزامية الخاصة بالمؤسسات العمومية
- ✦ مراقبته وفحص كافة الالتزامات الخاصة بالنفقات للمؤسسات العمومية
- ✦ جمع المعطيات الخاصة بالحصائيات المر تبطة بإعداد وتنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية.
- ✦ إعداد تقارير سنوية في نهاية كل سنة مالية تتضمن جميع المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالتأثيرات، ويتمارسا لهذا التقارير إلى المديرية الجهوية لتمييز انية بولاية تلمسان

3. دور مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان:

تُعد مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان إحدى الكائنات الأساسية في منظومة الرقابة الإدارية والمالية على المسد توال محلي، حيث تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة العامة للدولة المتعلقة بتبريد الإنفاق العمومي، وتعزيز مبادئ الشفافية، المشروعية، والمطابقة للقانونية في تسيير المال العام. وتكمن أهمية هذه الهيئة في ضمان الالتزام بالقرارات والتنظيمات السارية عند تنفيذ العمليات المالية، مما يعزز من مصداقية وحوكمة التصرف العمومي.

1.3. المهام الأساسية لمصلحة الرقابة المالية:

1.1.3 الرقابة المسبقة على النفقات: تمارس هذه الرقابة في مرحلة ما قبل تنفيذ الصرف، وتهدف إلى التحقق من عدم مطابقة الالتزامات المالية للتشريعات المعمول بها وتشمل هذه المهمة ما يلي:

- ✦ مراقبة نفقات المستخدمين، بما في ذلك الأجور، الرواتب، العلاوات، والمنح.
- ✦ متابعة المسار المهني للموظفين، لاسيما ما يتعلق بقرارات التعيين، الترسيم، الترقية، والإحالة على التقاعد.
- ✦ فحص نفقات تسيير المصالح العمومية، مثل مصاريف الصيانة، اقتناء التجهيزات المكتبية، ولوازم الإعلام الآلي.

ي.

- ✦ متابعة النفقات التحويلية ويضمن توزيعها العادل مثل: منحة الطلبة
- ✦ وتخضع هذه الرقابة المؤسسات ذات الطابع الإداري EPA مثل: جامعة تلمسان،
- مديرية الخدمات الجامعية منصور، المتحف العمومي والوطنية لآثار تلمدينة تلمسان، المحافظة العقارية، مركز الصيد، المركز النفسي البيداغوجي للأطفال والمعاقين ذهاباً مشي.....
- ✦ الجماعات المحلية مثل بلدية سبدو، بلدية قرمشي، بلدية تلمسان،

مديرية الصناعة والمناجم،

✦ المصالح الخارجية ممثل: مديرية البرمجية والمتابعة الميزانية،

مديرية السياحة، مديرية التجارة.....

✦ الحسابات الخاصة بالخزينة، وكذا العمليات المالية الخارجية.

2.1.3. الرقابة المسبقة على نفقات الاستثمار:

تستهدف هذه الرقابة ضمان توجيه الموارد المالية نحو الأولويات الوطنية، في إطار البرنامج السنوي بالمصادق على
همنظر الحكومة. وتشمل:

✦ نفقات خصاير المجال الخاصة بالقطاعات المختلفة.

✦ نفقات التجهيز العمومي، سواء في إطار التسيير المركزي أو اللامركزي.

2.3. منهجية تنفيذ الرقابة المالية:

1.2.3. إثبات صفة الأمر بالصرف:

تبدأ عملية الرقابة بتجميع دراسة الوثائق التي تثبت صفة القانوني للأمر بالصرف وتمثلاً لإجراء احتساب الجهة
المعنية فيما يلي:

✦ بالنسبة للبلديات: تقديم قرار التديمومة الموقعة من طرف الوالي، محاضر التنصيب، ونماذج الإخضاع.

✦ بالنسبة للمؤسسات العمومية: الاستناد بالقرار التعييني الذي يتخول للمسؤول لتسيير الوسائل المالية البشرية.

- في حالة الشغور: يُعين الأمر بالصرف مؤقتاً بقرار صادر عن وزارة المالية، وتكون صلاحيتها سنة واحدة قابلة للتجديد،
د، وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 97-268/صلاحيات الأمر بالصرف المعدل المتمم.

2.2.3. التدقيق الإداري والمالي:

تشمل هذه المرحلة تدقيقاً شاملاً للملف الإداري والمالي للهيئات الخاضعة للرقابة، ويشمل ذلك:

✦ مراجعة قوائم المبالغ وبياناتها الرسمية للهيئة.

✦ التحقق من بيانات الاتصال وحظيرة المركبات.

✦ فحص قوائم الموظفين المكلفين بتسيير النفقات.

3.3. إعداد الميزانية العمومية:

تعد الميزانية وفقاً لآجال القانوني مضبوطة، وذلك على النحو الآتي:

✦ الميزانية الأولية: تُصادق عليها المجالس الشعبية البلدية قبل 31 أكتوبر من كل سنة.

✦ الميزانية الإضافية: تُصادق عليها قبل 30 جوان.

لميز انياتالمؤ سساتالعمومية: تُعدبناءً علنتفويضاتاعتمادموقعةومختومةمنالجهاتالمعنية

4.3. الرقابة علالاتزاماتالمالية:

تُنفذهذهالمرحلةوفقأحكامالمرسومالتنفيذيرقم24-

347المحددلكيفياتالرقابةالميز انياتية،وتمر عبرالخطواتالتالية:

- ✦ إيداعبطاقةالالتزاممرفقةبكاملالوثائقالمطلوبة.
 - ✦ تأشير المراقبالعنايبطاقةفياًجلاًقصاه10 ايام
 - ✦ التحققمنطابقةالوثائق،توفرالاعتمادات،والحصولعلنالموافقةالإدارية.
 - ✦ تسجيلالبطاقةضمنالسجلاتالرسميةالمعتمدة.
- لم فيحالةالرفض، تُحرر مذكرومبررةوقالتموذجالمعتمد، وتُحتفظبنسخةمنهافيأرشيفالهيئةالمعنية.

5.3. أهميةالرقابةالمالية علالمستوىالمحلي:

تُساهممصلحةالرقابةالماليةفيتحقيقالأهدافالتالية:

- ✦ تعزيزالالتزامبالقوانينوالأنظمةالمالية.
- ✦ ترسيخالشفافيةوالمساءلةفيتنسييرالمواردالعمومية.
- ✦ الحدمنالتجاوزاتوالتصرفاتغيرالقانونيةفيالمالعام.
- ✦ دعمجهودتحديثوتطويرتسييرالماليةالعمومية علالمستوىالمحلي.
- ✦ تعزيزثقةالمواطنيفيمؤسساتالدولةمنخلالالرقابةالفعالة علالإنفاقالعمومي.

4. الصعوباتالتيتواجهعمالمراقبالميز انياتيعلمستوىولايةتلمسان:

يواجهالمراقبالميز انياتيفيمهامعلمستوىالولايةمجموعةمنالصعوباتمنأهمها:

- ✦ صعوبةتطبيقالنصوصالقانونيةالخاصةبالالتزامبالنفقاتالعمومية خاصةأثناءتدنيمداخيلالنفط،وحرصادولةعلنترشيدالإنفاقالعمومي.
- ✦ فيما يخصعملياتالإدماج: عدموردأيتعليماتتخصالشروعفياالعملياتالإدماجفياالقانونالأساسيالخاصبالموظفينالمنتقلينلأسلاكالمشتركةفيالمؤسساتوالإداراتالعمومية.
- ✦ فيما يخصالأستاذةالمتعاقدين: وهذا فيما يخصمعاييرالانتقاءبحيثلم يتمتحديدمعاييرالانتقاءالخاصةبتوظيفةالأستاذةالتعليميةالعاليهفيسلكمتعاقدين بعدإحالتهمعلالانتقاءكذلكصعوبةتنظيمالمسابقاتوالامتحاناتالمهنيةالتيتنظمفينهايةالسنةالماليةإضافةإلصعوباتأيدياعملفترقية،والدرجاتالرتبالمستخدمين

- ✦ صعوبات تطبيق النصوص التنظيمية والقانونية الخاصة بالصفقات العمومية
- ✦ عدم وجود استقرار لأسعار المواد الغذائية، مما يشكل إشكالية عند تقديم الملاحظات على زيادة أو انخفاض أسعار المواد الغذائية.
- ✦ التأخر في تقديم قرار التلخيص أو سلباً على اعتبار اجتماعية علمستو بالولاية.

4. النتائج المتحصل عليها

✦ الدور الفاعل في مراقبة النفقات العمومية:

تعمل مصلحة الرقابة المالية على ضبط ومتابعة تنفيذ النفقات العمومية في الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في ولاية تلمسان ويشمل عملها الرقابة المسبقة على الالتزامات المالية قبل الصرف، مما يضمن مطابقتها للتشريعات المعمول بها.

✦ أهمية المراقب الميزانياتي:

- يعتبر مراقب ميزانية المسؤول الرئيسي عن توجيه الإدارة أو تقديم الاستشارة المالية لضمان شرعية الإنفاق.
- يتولى حضور مجالس الإدارة أو مراقبة المخططات العمومية، ويحرر تقارير دورية حول سير العمليات المالية.

✦ منهجية عمله:

- تبدأ العملية بإثبات صفة الأمر بالصرف عبر التحقق من الوثائق الرسمية، (قرار التعيين....)
- ينتقل لفحص التدقيق الإداري يومياً للتحقق من قوائم الموظفين وقوائم الأعدادات والوثائق المصاحبة للصفقات.
- في حالة المطابقة، يتم التأشير على بطاقة الالتزام في مهلة لا تتجاوز 10 أيام. وفي حالة الرفض، يحرر تقرير مرفوع للجهة المعنية، مع الاحتفاظ بنسخة في الأرشيف.

✦ التغطية شاملة للرقابة:

- تشمل الرقابة نفقات تنسيير المصالح، نفقات المستخدمين و نفقات التحويل (الأجور، الصيانة، وشراء اللوازم) ونفقات الاستثمار (مشاريع إنشائية وبرامج القطاع العام)
- تتابع ميزانية المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والحسابات الخاصة بالخزينة و بنود خارج ميزانية.

التحديات والمعوقات:

- في غياب تعليمات واضحة لبعض العمليات، مثل (إدماج ترتيبات الرواتب والأساتذة المتعاقدين) يعرقل سير العمل.
- تقلب الأسعار يؤثر على تجهيز المؤسسات الصحية والتعليمية، ويزيد من تكاليف العقود المبرمة.
- تأخر صدور قرارات الفسخ يؤدي إلى تعطيل بعض البرامج التنموية المحلية.

خلاصة الفصل:

يتضمن دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لولاية تلمسان هذه المصلحة تمثلت في الجهاز الإداري المسؤول عن ضمان شريحة الإنفاق العمومي، وتوفير عناصر الشفافية والمساءلة في المؤسسات المحلية. من خلال تنظيم المبرمجيات المرابحة المسبقة والدورية، تحقق المصلحة أهدافها في ترشيد الموارد وحماية المال العام، لكنها تواجه عيوباً تتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي، بالإضافة إلى التحديات الميدانية في تسعير المواد وتأخر بعض القرارات الإدارية. وبناءً عليه، ينبغي تطوير آليات توجيهية أوضح، وتوفير التدريب المستمر للموظفين لضمان فعالية الرقابة وتعزيز دورها في عملية التنمية المحلية.

الخاتمة العامة:

يعد موضوع عالرقابة علن تنفيذ نفقات العمومية من المواضيع الحيوية في مجال المالفة العامة، نظر المايشكلهمند صلة مباشرة ببئحماية المال العامو تحقيقاً هدا فال دولة التنمية في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها مختلف الدول، أصبح من الضروري وتعزف آليات الرقابة السابقة وعلر أسها، ودور المراقب المميز انبئيا الذي يعتبر خط دفاعاً عالياً ولفيو جهالتجاوز اتوالانحرافات المالية. وقد جاء القانون العضوي 18-

15 كتجسيد لهذا التوجه الإصلاحف، حيثأر سقوا عدا جديدة لتنظيم المالفة العمومية. تقوم معلالشفافية والنجاحة والمسؤولفة.

من خلال هذا الدراسة، تمتوصلاً لنا أن المراقب المميز انبئيا لملعدف دور الإدارة بقلدياً فقط، بل أصبح شريكاً أساسياً في تسيير ترشيد المال العام، بفضل ما منحه لها القانون من صلاحيات جديدة، ومجالاً لتدخلها وسعاً من أهم النتائج التي نتوصلنا إليها ففدر استئنا:

✦ المراقب المميز انبئيا يساهم بشل فعال في ضمان مشروعة النفقات العمومية وضبطها قبل التنفيذ.

✦ القانون العضوي 18-

15 عزز من صلاحيات المراقب المميز انبئيا، وساعدا علن تحسين دور هالر قابب من خلال مقاربة أكثر مرونة

ة ووضوحاً.

التوصيات:

✦ تنظيم دور اتدر ببة، من منظمة للمراقب المميز انبئيا بتحديد معارفهم ومهاراتهم.

✦ تبسيط وتحديث وسائل الرقابة من خلال استخدام التكنولوجيا والرقة.

✦ تشجيع التعاون بين المراقب المميز انبئيا وباقي المسؤولين الماليين لتفادي التعطيل وتحقيق فة عالية أكبر.

✦ احترام استقلالية المراقب المميز انبئيا لتمكنها من أداء مهامها دون ضغوط.

✦ توعية الإدارة العمومية بأهمية دور المراقب المميز انبئيا، والعمل برحمسؤولفة المشتركة.

✦ تسهيل التوصل إلى مختلف المتدخلين في تنفيذ المميز انبئيا لتجاوز العرا قبل الإدارية.

✦ دعم البحوث دراسة في الميدان الرقابة المالية لتطوير أساليب العمل، وتحسين المردوفة.

إن فة المراقب المسبقة بربط ليس فقط بوجوالنصوص القانونية، بل أيضاً بمدى التزام تطبيقها علناً ضالوا قعبر وحمشفافية وتعاون، والحرص عل المصلحة العامة، فالمرق المميز انبئيا ليس خصصاً بالمرق بالصرف، بـ

لشريكنا التزام. استخدام المال العام في إطار المشروع وعبءنا يعكس إيجاباً على الأداء الإداري وجودة الخدمة
اتعمومية

قائمة المراجع:

1- الكتب

- أكرم إبراهيم محمد الرقابة المالية في القطاع الحكومي دار جبهة للنشر والتوزيع عمان - الأردن للطبعة الأولى 2005
- بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة دار الكتاب الحديث بالقاهرة مصر 2010
- الدكتور هشام مصطفى جميل دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة الفكر الجامعي بالإسكندرية، الطبعة الأولى 2007
- فؤاد العطار مبادئ الإدارة العامة، دار النهضة العربية جامعة القاهرة 1974
- محمود حسين الوادي: تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي مكافحة الفساد

2_ النصوص القانونية

- القوانين العضوية

- القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018،
جريدة رسمية عدد 53 الصادر في 02 سبتمبر 2018 الجزائر

- القوانين التشريعية

- القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي رقم 07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 جريدة
الرسمية العدد 42 الصادر في 25/07/2023 الجزائر
- المرسوم 80_53 المحدد لتنظيم سير صلاحيات المفتشية العامة للمالية المؤرخ في 03/1980
04
- المرسوم التنفيذي المتعلق بمصالح الرقابة المالية رقم 381 المؤرخ في 21 سبتمبر 2011 جريدة الر
سمية عدد 64 بتاريخ 27 سبتمبر 2011 الجزائر

3_ المجلات

- أسماء شاوش رقابة المراقب المالي على المؤسسات العمومية الاقتصادية في النشرية الجزئية بجامعة الجبل
لايبونعامه خميس مليانة مجلة الصدبلدر اساتاقانونية والسياسية العدد 02 مارس 2020 ذ عبدالقا
در
- أمين صابو وكالبنمو سدر اسة تحليلية للقانون والعضوية الجديد رقم 18-
- 15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ال
مجلد 08 العدد 01 سنة 2020
- او هانيه نيو حشلاف جعفر إجراء التغاضي: فيوسيلة لتجاوز قرار الرفض النهائي لتأشير المراقب المالي
لمجلة الدر اساتاقولفعلية القاعدة القانونية للمجلد 03 العدد 02 السنة 2019
- بلواض الحيلاني دور الهيئات الرقابية المالية في الحد من الفساد وحماية المال العام في الجزائر مجلة أفاق
والمالإدارة والاقتصاد للمجلد 06 العدد 01 سنة 2022
- بنعلا لاله شميدور الرقابة المالية فيتر شيد الإنفاق العمومي في الجزائر -
در اسة ميدانية للرقابة المالية المسبقة الممارسة منظر فالمراقب المالي -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية جامعة الجزائر 3 سنة 2024
- بنعمار عبدالقادر وبراق محمد دور المراقب المالي فيتر شيد النفقات العمومية للمجالس الشعبية البلدية بال
جزائر مجلة الدر اساتاقاقتصادية والمالية للمجلد 15 سنة 2022
- بوراوي عيسى الدور الرقابيلمراقبالمالي على المالية الدولية وتميز انياتالجماعات الاقليمية: در اسة ميدانية
علمستوبوزارة المالية- الجزائر 2019
- بو عني عبد الجليلو بن خابفة سمير ة نطاق الرقابة القبلية للمراقب المالي على صفاة العمومية -
در اسة حالة الرقابة المالية لبلديتيندوف -
مجلة الفكر القانوني والسياسي للمجلد السابع العدد الأول لسنة 2023
- ترادمر ادوكيسر بمسعود رقابة المراقب المالي وفعاليتها في ضبط نفقات البلديات در اسة حاله مصلحة الر
قابة المالية لبلدية سوقنعمانو لاية مالبو اقيخلال لفترة 2014-
- 2020 مجلة الدر اساتاقاقتصادية والمالية للمجلد 14 العدد 01 سنة 2021
- حاجبا بالهأمالا لإطار القانونيلقوانينالمالية در اسة تحليلية للقانون والعضوي 18-
- 15 مجلة الأستاذ الباحث لدر اساتاقانونية والسياسية للمجلد 06 سنة 2021

- حاجيهو بسيديمو سعقيلة دور المر اقبالما لىفيا لر قابه علنا نفقاتا العمومية الملتزم مبهالجماعاتالم حلية تتر شيد العملية تنفيذ السياسة المحلية مجلة أكاديميا للعلوم السياسية جامعة الجزائر 03 المجلد 06 العدد 02 (2020)
- حاجيفانز ةطويل بلمحمد المر اقبالما لى (واقع، تحديات، آفاق) -
دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لولاية الجزائر مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2021
- حمامة فريد مسؤولة المر اقبالما لى عن در قابتها المسبقة علن نفقات البلدية الملتزم مبهاتون مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 06 العدد 01 جوان 2021
- حياة لكولو علي عزوز تحليل العلاقة بين ممارسات المر اقبالما لى وحوكمة الموارد البشرية -
دراسة حالة المر اقبالما لى البلدية غليزان -
مجلة اقتصادية الأعمال والتجارة المجلد سبعة العدد واحد سنة 2022
- خالد البشير محمد احمد
، محمد الطيب علي الشريف دور المر اقبالما لى فى المحافظة علنا المال العام في ليبيا قسما المحاسبة كلية الآق تصاد ، جامعة صبراتة ، ليبيا مجلة الحق العدد الثالث عشر يونيو 2024
- دراسة بهلول نور الدينوز غادنية أسماء دور المر اقبالما لى فى تتر شيد النفقات العمومية علمستو بلدياتال جزائر دراسة حالة الرقابة المالية لدايبلدية سوقأهر اسمجلة الأفال للدراسات الاقتصادية المجلد واحد العدد سبعة السنة 2022
- زروق محمد ، بنعزروق ،
سيمحمد عبد الوهاب عصرنة الاصلاح لميز انياتيفيا لجزائر وفاق القانون العسوي 18 -
15 جامعة الجلفة مجلة دراسات اقتصادية المجلد 17 العدد 02 (2023)
- زياد الضمور ، الرقابة المالية دور هافير فعأداء الضبط المالى فى البلديات ،
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد 4 العدد 12 ديسمبر 2023
- شافيمحمد عبد الباسطو حافظ يسعاد مكنينة تأشير ة المر اقبالما لى فى إطار الرقابة المالية علنا الصفقاتال عمومية حدودوقيدو المجلة الجزائر لىة للحقوق والعلوم السياسية فى المجلد 06 العدد 01

- طارق فوضيل بمختار دور المراقب المالي كرسما للبشر يفيتتر شيد النفقات العمومية حالة: مديرية الحماية المدنية لولاية مستغانم، الجزائر مجلة مينا للدراسات الاقتصادية المجلد 04 العدد 01
- عبد الباسط علي جاسم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفي النشر يعال عراقى، مجلة الرافدين للدراسات الاقتصادية المجلد 12 العدد 46 السنة 2010
- لغواطيم محمد الادوار الجديدة للمراقب المميز انيات تطبق للقانون العضوي 15/18 المتعلقة بقوانين المالية مجلة موازنة العدد الثاني وت 2024
- المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر مجلة موازنة العدد الثاني وت 2024 وزارة المالية المديرية العامة للميزانية
- وهىبة برة "محدودية دور المراقب المالي فى الحفظ على المال العام ومكافحة الفساد" جامعة عبد الرحمان مير بجاية مخبر فعالية القاعدة القانونية الجزائر سنة 2022

4_ أطروحات الدكتوراه

- قریش محمد دور المراقب المالي فى مراقبة الإنفاق العمومى بدراسة حالة لولاية تلمسان أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان سنة 2019_2020

5_ المواقع الالكترونية

- محمد العمور بالرقابة على تنفيذ الموازنة الموسوعة العربية، العنوان الإلكتروني

[https://www.arab.ency.com/details.law.php.full-1nid-](https://www.arab.ency.com/details.law.php.full-1nid-165288le17/10/2019)

[165288le17/10/2019](https://www.arab.ency.com/details.law.php.full-1nid-165288le17/10/2019)

6_ محاضرات

- عليو سعيد دروس فى المالية العمومية معهد الاقتصاد الجمركىو الجبائى القليعة 2004



الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التربية الوطنية
Ministère de l'Education Nationale

Ordonnance n° 1/4/23

du



Notification

De l'Extrait du Document de Programmation Initiale des Crédits
et des Emplois Budgétaires pour l'Année 2023

Exercice Budgétaire : 2023.

Programme : Enseignement de Base.

Code du Programme : 011.044

Responsable du Programme : Le directeur général de l'enseignement.

Action Déconcentrée (délégations de gestion) de la Wilaya de : 23- ANNABA.

Code de l'Action : 011.044.01.4023.000.023
011.044.02.4023.000.023

Responsable de l'Action : Le Directeur des Equipements Publics

المندوب العام للمعدات
هشوم لعليلة

Le Responsable de la Fonction Financière



عن وزير التربية الوطنية و بتفويض منه
مسؤول الوظيفة المالية
صالح قريش
مبارك الموارد المالية و المادية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE
DU BUDGET

DIRECTION DE LA REGLEMENTATION BUDGETAIRE
ET DU CONTROLE PREALABLE DE LA DEPENSE.

CONTROLE FINANCIER AUPRES :

وزارة المالية

المديرية العامة
للميزانية

مديرية التنظيم الميزاني و الرقابة
المسبقة للتلفات الملزم بها

L'ORDONNATEUR :

NOTIFICATION DE REJET / PROVISOIRE
 DEFINITIF

OBJET: Dépenses de fonctionnement, personnel, équipement / exercice budgétaire.....
Fiche d'engagement n° du Montant
Nature de l'opération:
Numéro de l'opération :



REFF: Décret exécutif n° 92/414 du 14/11/1992, modifié et complété, relatif au contrôle préalable des dépenses engagées notamment, ses articles 11, 12 et 13.

J'ai l'honneur de vous adresser ma notification de rejet au dossier,
porté en objet, ci-joint, motivée par :

Et ce, conformément aux textes rappelés ci-après :

Le Contrôleur Financier

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE/WILAYA/COMMUNE.....

DECISION DE PASSER-OUTRE
N° DU

L'ORDONNATEUR:

- Vu la loi n° 84-17 du 07/07/1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances.
- Vu la loi n° 90-21 du 15/08/1990, modifiée et complétée, relative à la comptabilité publique.
- Vu l'ordonnance n° 95-20 du 17/07/1995 relative à la cour des comptes.
- Vu le décret n° 08-272 du 06 septembre 2008 fixant les attributions de l'inspection générale des finances.
- Vu le décret présidentiel n° 10-236 du 07 octobre 2010, portant réglementation des marchés publics,
- Vu le décret exécutif n° 92-414 du 14 novembre 1992, modifié et complété, relatif au contrôle préalable des dépenses engagées, notamment ses articles 18 et 19.
- Vu le refus de visa de la Commission des marchés de opérations de sous le n°, du

DECIDE

Article unique: il est passé outre, sous ma responsabilité, au refus de visa de la Commission des marchés de cité ci-dessus, à l'effet d'engager les dépenses, objet du dossier ci-après désigné:

- Dépenses de : fonctionnement ou équipement.
- Exercice budgétaire:
- Mode de passation :
- Section :
- Chapitre :
- Article:
- Montant :

Fait à le.....

- NB:** La présente décision de passer-outre dûment établie et signée par l'ordonnateur doit être accompagnée:
- ✓ d'une fiche d'engagement ;
 - ✓ de la décision de refus de visa de la Commission des marchés ;
 - ✓ des pièces justificatives de la dépense.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة المالية

السيد / السيدة
قسم التنظيم الميزانياتي والرقابة والصفقات العمومية
مصلحة الرقابة الميزانياتي لدى لولاية عنابة

بطاقة ابداء الرأي - البرمجة الميزانياتية
رقم .../.../... بتاريخ .../.../... 2023

رأي بالموافقة مع تحفظات 2 رأي بالموافقة 1

السيد / السيدة

مسؤول(ة) النشاط : مدير التجهيزات العمومية لولاية عنابة
معين(ة) بموجب المقرر رقم / المؤرخ في /

I. تعيين وثائق البرمجة الميزانياتية :

1. مراجع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل المالية / وثيقة البرمجة للنشاط المقسم إلى أنشطة فرعية:

المرسل بجدول الإرسال رقم : 384
رقم تاشيرة (و.ب.ا.م.ش.)/(و.ب.ا.م.ش) 03
مستخرج (و.ب.ا.م.ش.)/(و.ب.ا.م.ش) 23/04/02
بتاريخ : 2023/06/20
بتاريخ : 2023/05/02
بتاريخ : 2023/05/02

2. البرنامج المعنى:

رمز المحفظة البرامج : 011
رمز البرنامج : 045
رمز البرنامج الفرعي : 01
رمز النشاط غير المقسم : 4023
رمز النشاط الفرعي : /

محفظة البرامج : وزارة التربية الوطنية
البرنامج : التعليم الثانوي
البرنامج الفرعي : التعليم الثانوي العادي الخاص المتخصص
النشاط غير المقسم إلى أنشطة فرعية : النشاط الغير مركز (تفويض التسيير)
النشاط الفرعي : /

II. تبرير رأي المراقب الميزانياتي :

طبقا للتعليم رقم 9658 المؤرخة في 15 ديسمبر 2022، والمتعلقة بكيفية ممارسة الرقابة الميزانياتية المطبقة بعنوان ميزانية الدولة، يشرفني أن أنهى إلى علمكم، أن مشروع وثيقة البرمجة الميزانياتية المشار إليها أعلاه تحظى برأي بالموافقة.

[يجب على المراقب الميزانياتي أن يبرر رأيه، بالنسبة لكل باب من النفقات، مهما كانت طبيعته، وذلك بالنظر إلى المنشور رقم 8162 المؤرخ في 2022/11/02 و المتعلق بالبرمجة الميزانياتية، حيث يتأكد المراقب الميزانياتي من الطابع الدائم للبرمجة (تغطية نفقات إجبارية و نفقات حتمية)]

[في حالة ابداء رأي موافق بالتحفظات، يتعين على المراقب الميزانياتي وجوبا، توضيح جميع تحفظاته، بالنسبة لكل باب من النفقات]

.. / ..

ملحق رقم 05 بطاقة الالتزام

الوزارة :

الهيئة الإدارية:.....

رمز الامر بالصرف :

رقم بطاقة الالتزام:التاريخ :

رمز البرنامج :

رمز النشاط :

رمز النشاط الفرعي (عند الاقتضاء) :

رمز البرنامج الفرعي :

حساب التخصيص الخاص رقم : 302.xxx عنوان الحساب :

الرصيد	الالتزام المقترح	الرصيد الاولي	مجموع الالتزامات المسجلة	رخص الالتزام المفتوحة/المعدلة	الإسناد الميزانياتي
					العنوان
				 (حسب مدونة الحساب)
				 (حسب مدونة الحساب)

موضوع الالتزام :

.....
.....
.....

إطار مخصص للأمر بالصرف	إطار مخصص للمراقب المالي
ختم	رقم التأشير : <input type="text"/>
امضاء	تاريخ التأشير : <input type="text"/>
	إمضاء : الختم :

